لوران المغرب

2023-2024

رهانات التعديل الحكومي..

القنبلة الاجتماعية

درس الربيع السينغالي

افريقيا قادمة بقوة، في السياسة كما في الاقتصاد والدبلوماسية، وإذا لم تكن التحولات الكبيرة التي عرفتها العديد من دول غرب ووسط إفريقيا في الشهور الأخيرة قد أقنعتنا بذلك لاتخاذها شكل انقلابات عسكرية مريبة، فإن الخير اليقين يأتينا اليوم من السينغال، وبكل المواصفات الديمقراطية والسلمية المطلوبة.

هذا البلد الذي كابرنا كثيرا في الماضي كي لا نعترف بتفرّده كواحة ديمقراطية، ناشئة وغير مثالية بالتأكيد، لكنها صمدت طويلا وسط محيط غارق في جميع أصناف التخلف السياسي والاقتصادي وانعدام الشروط الدنيا لمجرد إطلاق العنان للخيال كي يحلم بتحقيق التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (هذا البلد) يعطينا اليوم درسا بليغا في انتصار إرادة الشعوب وصمود البناء المؤسساتي والدستوري أمام محاولة "انقلاب ناعم" كادت تحصل قبل أسابيع، لينقلب السحر على الساحر وتصبح سببا في وصول رجل مغمور ومتواضع إلي قصد الرئاسة محمولا فوق أكتاف شباب غاضب.

عندما كانت الانتخابات الرئاسية

> **هناك درس عميق علينا كشعوب إفريقية، وتحديدا شعوب شمال إفريقيا التي تدفع حاليا ثمن ربيعها الفاشل**

مقررة متم شهر فبراير الماضي، كان الشاب باسيرو ديوماي فاي يقبع في السجن رفقة زعيمه، المعارض السينغالي الشهير عثمان سونغو، بتهم جنائية لوحقا بها جراء نشاطهما السياسي، إلا أن إقدام الرئيس المنتهية ولايته، ماكي صال، على تأجيل الانتخابات بهدف التحضير أكثر للتحكم في نتائجها وتمكين رئيس وزرائه من الفوز بها ومواصلة سياساته، تسبب في غضب شعبي عارم أجبر السلطات على تقديم تنازلات وإصدار عفو سياسي عن المعارض الشاب وموظف الضرائب، باسيرو فاي، والذي تولى الترشح كبديل عن عثمان سونغو الذي فقد أهليته للترشح بعد صدور حكم بالسجن 6 أشهر في حقه، وحمل أحلام الأغلبية الساخطة من أبناء الشعب السينغالي على عاتقه.

أبلغ دروس هذا الربيع السينغالي ليست بالضرورة انتصار زعيم شاب التفّت حوله المعارضة، على بنية عميقة لدولة حاولت حماية خدّامها وإبقائهم في السلطة ضدا على إرادة الشعب، بل هو هذا الخروج الآمن لدولة محاطة بكل أسباب الوقوع في الفوضى والتناحر، وانتصار صوت الحكمة من داخل الدولة نفسها

حينما تدخلت المحكمة الدستورية لكبح جماح الرئيس الموجود في السلطة، وتفعيل آليات التفاعل السلمي بما في ذلك العفو عن المعتقلين لأسباب سياسية، ومرور المرشح البديل رغم أنه قدّم كل أسباب استعداء مراكز النفوذ الاقتصادي والسياسي والأمني، في الداخل السينغال كما في الخارج

تبنى هذا الرجل في حملته الانتخابية خطابا يتوعد ب"تطهير" الحقل السياسي ومحاربة الفساد والريع السياسيين والعمل على إعادة توزيع ثروات البلاد... أي كل ما يلزم لجعل مراكز القوة والنفوذ الداخليين التي يقدمها البعض عندنا على أنها تصنع الصيف والشتاء، تناصبه العداء وتحارب من أجل عرقلة وصوله إلى الحكم، كما رفع شعار استعادة القرار السيادي للسينغال، مشيرا بشكل مباشر إلى الهيمنة الفرنسية، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، بما في ذلك الإشارة إلى إنهاء الوجود العسكري الفرنسي وتغيير العملة الوطنية... بل إن الرجل لوّح بتهديداته تجاه مصالح خارجية مركبة، حين وعد بمراجعة الاتفاقات المرتبطة باستغلال الثروات الطبيعية للبلاد، وهو ما يمس مصالح شركات أجنبية متعددة الجنسيات.

هناك درس عميق علينا كشعوب إفريقية، وتحديدا شعوب شمال إفريقيا التي تدفع حاليا ثمن ربيعها الفاشل، أخذها من أشقائنا السينغاليين، أولها أن الحلم ممكن والدكتاتورية ليست قدرا محتوما والفوضى والعنف ليست الخيار الوحيد.

لقد أصبحنا اليوم أمام شاهد جديد يبطل أوهامنا واستسلامنا أمام خيارات أحلاها مر، وها هو شعب يشبهنا في كثير من الأشياء، يقلب الطاولة على مربعات الحكم والهيمنة ويسفّه يقينياتها ويوصل شابا لم يأكل يوما من طاولة السلطة ولا شرب من معين الخارج، فهو ابن أصيل للبيئة المحلية، درس داخل السينغال وعمل في إدارتها وأمن بحقها في النهوض، وحق شعبه في العدالة والانصاف.

وهناك درس آخر للدول، مفاده أن الشعوب ما زالت قادرة على الصمود، وأن معادلات الهيمنة مهما تشعبت وأكثرت من عناصرها، المعلوم منها والمجهول، في الداخل والخارج، في معاقل السلطة والضبط الاستخباراتي والأمني والاقتصادي، لا تجرد الشعوب من ضمائرها ومن ايمانها بقدرتها على استرجاع حقوقها.

حضرت ليلة أمس لقاء ثريا احتضنته مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، حول "التفكير في الإسلام من منظور إفريقي"، وللصدفة كان هذا البعد الافريقي في العنوان ممثلا في مفكرين وأكاديميين سينغاليين، انخرطوا في حوار علمي حول الإسلام والتصوّف والتحرر من الهيمنة الاستعمارية والاستشراقية التي تجثم فوق صدور الأفارقة.

حضر وزير الأوقاف أحمد التوفيق مزاوجا بين قبعتي المؤرخ وخادم الدولة "على الطريقة الخلدونية" كما قال الأنتربولوجي يوسف بلال في اللقاء نفسه. ومثلما استحضر وزير الثقافة السابق، محمد الأشعري، في بداية اللقاء حدث الانتخابات السينغالية في كلمته التي افتتحت الأمسية، كنت بدوري أتساءل وأنا أتابع اللقاء ما إذا كانت العبقرية الاستباقية هي التي دفعت مؤسسات ثقافية فرنسية تنشط في المغرب لتشارك إلى جانب أخرى مغربية وفعاليات سينغالية، للتفكير سويا في تجديد النظرة نحو المجال الإفريقي، وتجديد الجسور معه؟ أم هي إفريقيا، كما نتصورها نحن كمجال خارجي بالنسبة إلينا، من تفرض أجندتها وتقدّم نفسها للعالم الجديد الآخذ في التشكل؟

الأكيد أن جزءا من بداية الجواب يكمن حتما في درس الربيع ا لسينغا لي .

يونس مسكين

من يقول إن الحركة النسوية تطالب بزواج المثلية وإباحة العلاقات الجنسية يكذبون

لطيفة البوحسيني: باركا من القراءة الذكورية للإسلام

حاورها: يونس مسكين

دعت لطيفة البوحسيني، الأستاذة الجامعية، كل التيارات والحساسيات السياسية في المغرب إلى التوحد نحو مطلب الديمقراطية وقبول كل الأصوات بلا تخوين ولا تكفير ولا استئصال، حتى لا يسود الصوت الواحد، وهو ما لا يخدم أحدًا.

وقالت البوحسيني التي كانت ضيفة على برنامج "في ضفاف الفنجان" إن مطلب المساواة الذي تؤمن به لا يتعارض مع قيم العدل التي يضمنها الإسلام، وأنه لن نخرج عن الإسلام إذا اعتمدنا المساواة في الإرث. وزادت "اتركوا المغربيات المسلمات متصالحات مع دينهن".

واعتبرت الأستاذة الجامعية أن من حق الإسلاميين الدفاع عن مواقفهم لكن دون ترهيب وكذب، معتبرة أن نقاش المدونة ليس معركة بين الكفار والمسلمين، وأن مطلب فصل الدين عن الاستبداد والعقلية الذكورية مطلب ملح لتجاوز التأويلات القاصرة للدين.

قضية التطبيع فجرت ردود فعل قوية لدى البوحسيني المعروفة بمناهضتها للفكر الصهيوني الاستعماري، حيث قالت إنها لا ترضى "لوطني الحبيب عدم قطع علاقاته مع إسرائيل ولا مبرر لذلك" وأن قضية الصحراء هي قضية وطنية تحتاج للمغاربة وليس الصهاينة، وأن كيانا غاصبا وغير مستعد للتنازل قيد أنملة عن الاحتلال والاستيطان في حق شعب، لا يمكنه أن يدافع لنا حن عن حقوقنا.

لطيفة البوحسيني

كيف حالك مع رمضان؟

رمضان هو شهر يعجبني لأنني أجد فيه الفرصة سانحة للعمل.

لوتيرة الإنتاجية تزداد بالنسبة إليك؟

تماما لأنني أشتغل كثيرا في الليل

هل من ذكريات معينة مع رمضان؟

في الحقيقة، أتذكر بالأساس أجواء رمضان في مدينتي وزان، وطقوس الوالدة والعائلة عندما تجتمع حول مائدة الإفطار والسحور. هذه الأجواء فيها العديد من الجوانب الروحانية، ولكن أيضا فيها تقاليد وعادات اجتماعية أحن إليها، وتغالبني الدموع وأنا أتذكرها.

أنت من مواليد رمضان أعتقد؟

تماما، ولكن أعتقد أن الأجواء المرتبطة بالطفولة والمراهقة كانت بالنسبة لجيل كامل جميلة لأن فيها تمازج بين ما هو روحاني وديني، وما هو اجتماعي يتعلق بالعادات والطبخ ومائدة رمضان، والحريرة، وهذه كلها أمور في الحقيقة تمثل الأبعاد الجميلة للشهر الفضيل في ذاكرتي.

البحث في مسارك يحيل إلى شخصية الجد الذي كان له تأثير كبير في مسارك الشخصي، وفي ما أنت عليه اليوم

بالفعل جدي رحمة الله عليه كان له دورا كبيرا في تنشئتي ومساري، وقد لعب دورا مباشرا في ذلك، فأنا عشت مع جدي من جهة الأم، كان "صنايعيا" في مدينة وزان، ومن ضباط عبد

الكريم الخطابي، كان صغيرا آنذاك، وعندما عاد إلى وزان انخرط في حزب الشورى والاستقلال وكانت شخصيته قوية وحضوره كان قويا أيضا. تعرض لحادثة سير وقطعت رجلاه، وحسب ما قال لي فإن رجلا واحدة هي التي كان يفترض بترها، لكنه فقد الاثنتين بشكل متعمد في عهد الاستعمار. وعندما رأيت الحياة وجدت جدي بدون رجليه.

أنا كبرت في بيت جدي وجدتي، مثل العديد من الأسر المغربية، كانت والدتي تنجب كثيرا، وحملتني لأعيش معهما. وهناك تربيت في أجواء النقاش حول الشأن السياسي والوطنية، كان ذلك في منتصف الستينات إلى بداية السبعينات. وكان بيت جدي يزوره عدد من قادة حزب الشورى والاستقلال، وأيضا عبد الهادي بوطالب، وهذه تفاصيل أتذكرها جيدا. كان الحديث ينصب أساسا على الوطنية. وعندما بدأ وعيي السياسي يختمر وبدأت أهتم بالسياسة، فطن جدي إلى ذلك، وكان يلقبني ب"بنبركية" نسبة إلى المعارض السياسي المهدي بنبركة.

وهل كان لك فعلا هذا التأثير؟

كان الاتحاد الاشتراكي واليسار حاضرا بقوة وقتها، لكن جدي بالنسبة إليه كان الميول إلى المعارضة ميولا "بنبركي"، ولا أنكر أن جدي ساهم كثيرا في تكويني السياسي.

كيف ذلك، عن طريق الحكي؟

نعم كان يحكي لي كثيرا عن فترة النضال في صفوف عبد الكريم الخطابي ثم حزب الشورى والاستقلال.

نعم هذه الأمور عشتها وسط عائلتي وحكت لي جدتي كيف صارت منبوذة من قبل عائلتها، وفهمت فيما بعد أن الانخراط في الأحزاب السياسية لم يكن أمرا سهلا.

> **أخلاقيات العمل السياسي تقتضي أن نتصارع حول الرأي ولكن أن نحترم حق وجود الفاعلين السياسيين الآخرين**

هل شارك في معركة أنوال؟

لا أعتقد، لكنه كان ضمن ضباط عبد الكريم الخطابي. الحكي الدائم كان عن العمليات التي يقوم بها المقاومون، ومن الأمور التي عرفتها أن جدتي كانت عائلتها استقلالية، وعندما تزوجت جدي صارت شورية، وهو ما جعلها منبوذة وسط عائلتها، لدرجة العنف.

لهذه الدرجة؟

نعم هذه الأمور عشتها وسط عائلتي وحكت لي جدتي كيف صارت منبوذة من قبل عائلتها، وفهمت فيما بعد أن الانخراط في الأحزاب السياسية لم يكن أمرا سهلا.

كانت هناك عقيدة سياسية؟

تماما، فعندما كبرت والتحقت بمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي ودخلت الانتخابات فهمت العديد من الأمور، والدتي لم يتركها والدي تخرج لتصوت فسجلت وكالة لجدتي لتذهب وتصوت مكانها. وطبعا جدتي تعرف موقعي فصوتت لمنظمة العمل التي كنت أنتمي إليها، وعندما عادت منحتني الأوراق وقالت لي بسببك خرقت العهد الذي أعطيته لحزب الشورى والاستقلال، كانت تقول ذلك بمرارة. وحاولت أن أفهمها أن منظمة العمل هي وريثة العمل الوطني وحزب الشورى والاستقلال.

هل هذا صحيح فعلا أن تخريجة لمصالحة الجدة؟

هذه قناعتي، ولا يمكن لي أن أتعامل مع عائلتي بالتضليل والكذب، كنت صادقة فيما كنت أقول لجدتي ومقتنعة به.

ماذا يعني تصريح لك في حوار سابق، كان يمكن أن أكون صوفية فإذا بي وجدتني في صفوف اليسار...من أين جاء التصوف؟

وزان دار الضمانة فيها حضور قوي للتصوف، حتى على مستوى طريقة الاحتفال قديما كانت الفرق الغنائية فيها جوانب صوفية وروحية، ولكن أنا التصوف بالنسبة لي هو محبة الناس الصادقة. التصوف والتدين أحد التعبيرات المهمة والكبيرة هي محبة الناس بصدق، وكنت أقول لوالدي عندما كان يلح علي في قضية العبادات والصلاة كنت أرد عليه بأن كل شخص له علاقة معينة بالتدين وأنا أحب الله في العمل وفي محبة الناس، وقناعتي العميقة كذلك، وهذا هو تصوفي.

> **لا أتفق مع ابن كيران والعدالة والتنمية ولكن من باب الصراع السياسي الذي ينبغي أن يدبر بأخلاق لا يمكن أن نجيش لاستئصال العدالة والتنمية**

فيما يخص الجانب الأكاديمي وتخصصك كأستاذة تاريخ متخصصة في الحركات النسائية، تكلمتي سابقا عن جيل أول وهو جيل الأربعينات، وجيل ثاني متعلق بالثمانينات، أين جيل الستينات، لماذا هذا الفراغ؟

أنا تخصصي الأكاديمي هو التاريخ الوسيط، ولكن اشتغلت على النساء في التاريخ الوسيط، تخصصي الجوهري الأكاديمي هو هذا، ولكن مساري المهني جعلني أزاوج بين التاريخ الوسيط والذي اشتغل فيه إلى حد الآن، وبين تاريخ الزمن الراهن، وخاصة القضية النسائية، وفي هذا الإطار كتبت مقالات عن الحركة النسائية، وعدت إلى التاريخ وبالضبط الأربعينيات، وتاريخ الحركة النسائية وبداية بروز الجمعيات الأولى، وهي سنوات الحركة الوطنية، وأعني "أخوات الصفا" التي كانت تابعة لحزب الشورى والاستقلال، وكانت تنظيمات أخرى تابعة لأحزاب أخرى، هذا في المنطقة السلطانية، وكانت أيضا جمعيات في المنطقة الخليفية وما أدراك ما المنطقة الخليفية، كان لها حضورا قويا ووازنا.

لماذا المنطقة الخليفية كان لها حضورا قويا، هل بسبب القرب من أوربا؟

نعم أعتقد ذلك، هذا بالأساس، كانت تنم تظاهرات تخرج فيها النساء بلباس تقليدي.

مثلما نرى الآن في فكيك؟

تماما...كانت النسوة يخرجن بالنقاب والجلباب.

من أجل التظاهر السياسي؟

نعم...كان ذلك من أجل نداء الوطن. وأمنا أقول ليس لأن التاريخ غير مكتوب كان هناك غيابا للنساء، بل كان هناك تغييب، بحيث عندما نعود للمصادر والكتابات التي وثقت للمرحلة، فقد كانت النسوة يخرجن بكثافة.

لكن لماذا حتى الأربعينات، أليس الأمر متأخرا؟ ألم تكن هناك بوادر أولى قبل ذلك؟

أنا كتبت عن الجمعيات وليس عن النساء كأفراد، هناك نسوة ساهمن بشكل فردي في الشؤون السياسية. وعندما أقول التنظيمات ليست فقط المكونة من النساء، ولكن التنظيمات التي قضيتها الأساسية نسائية. نساء "أخوات الصفا" كن ينظمن مؤتمراتهن مائة في مائة نسائية، ولدينا صور على ذلك.

السياق الاجتماعي كان يسمح بمبادرة نسائية مائة بالمائة؟

لابد من معرفة أن الأمر يتعلق بنساء

من شريحة اجتماعية معينة.

بورجوازية؟

نعم نساء متعلمات من مدن مختلف فاس وسلا ومدن أخرى، وكنت قمت بحوار مع الراحل عبد الهادي بوطالب، وأكد أن المنظمة كانت مدعومة من طرف الحزب، هذا مؤكد ومفروغ منه، وبالنسبة لي أمر عادي أن تظهر في سياق سياسي واعد مثل هذه المنظمات في المدن، وبالمناسبة من الشابات اللواتي لعبن أدوارا مهمة في "أخوات الصفا" هناك لينا بنجلون، وهي فرنسية تزوجت أحد قادة الشورى والاستقلال، وكانت زميلاتها من فاس وغيرها، مغربيات، ومليكة الفاسي التي كانت في حزب الاستقلال لعبت أدورا كبيرة، علما أنها معروفة فقط بأنها المرأة الوحيدة الموقعة على وثيقة الاستقلال، وبفضلها تخرجت الدفعة الأولى للعالمات المغربيات المتخرجات من القرويين، لأن سلك التعليم كان مغلقا على الفتيات.

مليكة الفاسي كانت نقطة الوصل في لحظة اشتداد الضغط على محمد الخامس، بين الحركة الوطنية

> **أنا مثل جميع المغاربة شخصيتي يحكمها جزء محافظ وجزء حداثي**

ومحمد الخامس، حيث كانت تدخل إلى القصر بسهولة لأنها "غير مرا".

يحكى أنها كانت تحمل رسائل وازنة مرتبطة بالتمويلات وأشياء أخرى؟

تماما..ولذلك أقول إن مليكة الفاسي رحمها الله لا يمكن أن نكرر فقط أنها المرأة الوحيدة الموقعة على وثيقة الاستقلال، بل لعبت أدورا أخرى. كان تعليم الفتيات مركزيا في ذهنها، وأخوات "الصفا" كن يهتمن بالقوانين التي تنظم العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة.

كثيرا ما يثار السلوك أو موقف محمد الخامس مع الأميرات... تدريسهن وخروجهن إلى العلن، هل هذا يترجم دورا رائدا للمؤسسة الملكية في هذا الباب، أم كان ذلك تأثرا بالحركة الوطنية، من أثر في الآخر؟

من كان يطرح قضية تعليم الفتيات هي الحركة الوطنية، ولكن الفضل في البداية لطرح هذا الرهان، هو الفقيه الحجوي في سنوات العشرينيات، الذي كان طرح قضية تعليم الفتيات، وقامت الدنيا ولم تقعد عليه، بحيث لم يتم تقبل فكرته وتم اتهامه بأشياء كثيرة منها "إخراج البنات على الطريق".

يعني ما نسمعه الآن كان قبل قرن أيضا؟

تماما، لدرجة أن الحجوي عندما كثر الهجوم عاد إلى الوراء، لأنه بقي يتصارع وحيدا. وبعد عقدين من الزمن أخذت الحركة الوطنية المشعل وبدأت تدافع عن تعليم الفتيات كمشروع، ولعبت الجمعيات دورا في ذلك، وصارت قضية التعليم مطروحة بشكل قوي.

الحركة الوطنية كان لها خلاف في قضية التعليم، بين من يرى أن يقتصر تعليم الفتيات على محاربة الأمية فقط، وهذا موقف الاستقلاليين، فيما بلحسن الوزاني كان يطالب بتعليم الفتيات إلى غاية أقصى جهد مثل الذكور، وأن يكون التعليم الأداة التي تمكن الفتاة للدخول إلى سوق العمل والمهن الحرة.

ثم كان الدور الذي لعبه السلطان محمد الخامس برمزيته وثقله، بحيث كان محبوبا من قبل المغاربة، ففي كل مرة ستفتح مدرسة للبنات، لم تكن مدارس مختلطة، كان يتنقل بنفسه وبمعية واحدة من بناته للحضور.

كانت رسائل رمزية؟

نعم، وفي 1947 كلف الأميرة عائشة لتلقي خطابا في منبر سياسي أمام جمهور وهي مكشوفة الرأس، وهذه كلها رسائل رمزية. المغزى كفى حجرا على النساء.

بعد الاستقلال الأسر المغربية كانت متعطشة لتعليم بناتها، وصار الطلب كبيرا، وأحداث 23 مارس 1953 أطلقت شرارتها نساء وأمهات ضد قرار وزارة التربية الوطنية لتسقيف سن الولوج للتعليم. الأمهات هن من خرجن للتظاهر.

لماذا في التحقيب هناك غياب للحركة النسائية خلال الفترة بين الستينات إلى نهاية السبعينات؟

ما وقع هو أن الجمعيات التي نشأت خلال فترة الأربعينات، بعد الاستقلال، اختفت، "أخوات الصفا" مثلا.

لأنها كانت مرتبطة بالنضال من أجل الاستقلال؟

أبدا، كانت مرتبطة بأحزابها، وبالمؤثرات التي عاشتها أحزابها، وفي تلك المرحلة دخل المغرب جوا سياسيا خانقا، وصار الرهانات الكبرى ذات بعد سياسي صرف.

الصراع حول السلطة؟

تماما، وهذا أثر في الديناميات الأخرى، والجمعيات بالتالي اختفت. ولكن تلك المرحلة الذي وقع أن جيلا دخل مجال التعليم، وكان ذلك مكسبا كبيرا، والفتيات عندما ولجن المدارس بدأن في النشاط السياسي في الجامعات مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهي مدرسة للتكوين السياسي والثقافي، وكن كثيرات

في حزب التحرر والاشتراكية وأحزاب أخرى ونقابات، وزكية داوود في كتابها حكت عن تجربة "لامواليف" وعن تجربتها كرئيسة تحرير جريدة

> **كنا نطالب الجماعة بمراجعات وها هي قامت بها، وانا الآن أنتظر المراجعات من كافة المكونات السياسية المغربية**

كان يصدرها الاتحاد المغربي للشغل، وكانت مسؤولة عن الإطار النسائي للعاملات، وبالتالي كانت هناك نواة، وبعد تطور الأمور بدأت تتأسس أولى الجمعيات الحقوقية وانخرطت فيها الفتيات، آنذاك الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهذا الجيل احتاج وقتا وهو الجيل الذي نضج في الثمانيات، وأسس جمعيات.

الاتحاد الاشتراكي أسس قطاعه النسائي بعد المؤتمر الاستثنائي سنة 1975 ومن الوثائق التي قدمت للمؤتمر كانت الورقة الخاصة بالقطاع النسائي، وخلق لها الإطار التنظيمي على أساس ترجمة مقررات المؤتمر على مستوى التأطير والمطالب. طبعا الاتحاديات لم يتمكن لأن الظرفية السياسية كانت متسمة بالتضييق على النساء والرجال، والشيء نفسه بالنسبة للقطاع النسائي للتحرر والاشتراكية الذي كان يضم مناضلات حقيقيات إلا أن الجو العام لم يكن مناسبا، وفي نفس الوقت داخل الأحزاب لم يكن هناك تشجيعا كبيرا، وبالتالي كانت الشروط الموضوعية ولكن الذاتية لم تكن مناسبة جدا.

ما الذي توفر لجيل الثمانيات من غير النضج الذي اكتمل؟

مناضلات التقدم والاشتراكية كن سباقات لتأسيس جمعيات نسائية، وبعد ذلك كانت نساء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أسسن اتحاد العمل النسائي، وكانت نساء اليسار الجذري، كن نشيطات جدا وأسسن نواد نسائية، وقمن بمحاربة الأمية في دور الشباب بخلفية سياسية وحقوقية نسائية، وكان تأطيرا رائعا عرف إقبالا هائلا من قبل النساء الشعبيات.

مع قضية الصحراء والمسيرة

الخضراء، بدأ التفاوض على أساس هامش للمرأة. وفي هذا الهامش تمكنت النساء من تأسيس الجمعيات والجرائد.

ما الذي وقع مع نهاية القرن ودخول الألفية، ألم تقم الدولة باسترجاع هذا الملف وأفرغت القضية النسائية من جوهرها؟

هذا رأي لا يلزمني إلا أنا وهذه قراءتي.

ما الذي أدى إلى التراجع؟

الطبقة السياسية آنذاك هي من كانت تلجأ إلى بعض الأمور منها أن قضية المدونة في حقل إمارة المؤمنين اتركوها لأمير المؤمنين. لذلك عندما وقعت تعديلات المدونة ولو أنها كانت طفيفة إلا أنهال رفعت طابع القداسة عن المدونة، وقالت الجمعيات بأنها ستواصل نضالها إلى غاية تحقيق مطالبها، وبدأت المعركة فيما بعد وتكاثرت الجمعيات، بعد الانفتاح السياسي في التسعينات، وهو ما شجع العديد من الجمعيات على الظهور. وطرحت من جديد قضية المدونة مع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية والتي كانت مشروعا حكوميا، حيث قام سعيد السعدي بزعامة عبد الرحمن اليوسفي في إطار حكومة التناوب، بالإشراف على ذلك، وطبعا ساهمت نساء الحركة النسائية في هذا المشروع.

المشروع بدأ مع زليخة نصري رحمها الله، والتي كانت كاتبة الدولة المكلفة بالشؤون الاجتماعية في الحكومة التي ترأسها الفيلالي، قبل حكومة اليوسفي، وهي التي بدأت هذا المشروع، وهو في الحقيقة التزام مغربي في إطار قرارات المؤتمر الدولي الرابع للأمم المتحدة حول المرأة، ونصري كمسؤولة حكومية هي التي كلفت به.

> **الأسرة حين تجد أن ابنتها لم تكمل دراستها، وحتى إذا أكملتها ف"شي دراسة ما كاينة"، وشي تأهيل ما كاين، طبعا ستسعى إلى تزويجها وبالتالي لا ألوم المجتمع..**

إذن كانت أجندة الدولة؟

طبعا، وبعد ذلك جاءت حكومة التناوب وتكلف سعيد السعدي بالموضوع، وتم انتقاء أربع مجالات اعتبرت أولوية يلزمها الإصلاح، التعليم وقضية الصحة الإنجابية وقضية الفقر المؤنث والشغل والبطالة ثم الأولوية الرابعة وهي تقوية القدرات المؤسساتية والسياسية والقانونية، وهنا تم طرح العديد من القوانين ضمنها الأحوال الشخصية.

بعد ذلك وضع الملك لجنة برئاسة ادريس الضحاك وفيما بعد امحمد بوستة وفي الأخير تم اعتماد مدونة الأسرة عبر التحكيم الملكي في 2004. هذه المدونة شكلت في حينه خطوة متقدمة وهذا لا يعني أن الجمعيات النسائية كانت مقتنعة بها كليا، ولكنها اعتبرت أنها خطوة مهمة.

جاءت متزامنة مع الكوطا في الانتخابات وأشياء أخرى..

تماما..ما وقع بعد ذلك هو انفتاح الحكومات والدولة على القضية النسائية، وأصبح الاهتمام بالكوطا في التمثيلية السياسية والحضور في الحكومة، ومدونة الشغل التي طرحت فيها بنود تهتم بأوضاع المرأة العاملة والأم العاملة...

هذا كله في سياق ما كان يعرف بالمشروع الحداثي الديمقراطية بقيادة ملكية بالدرجة الأولى؟

قضية الحداثة والديمقراطية...بعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش بدأ الحديث عن مشروع حداثي، والعنوان العريض هو ملك حداثي، وهنا وقع الانفتاح على القضية النسائية، وهذه مسألة إيجابية. ما لاحظته هو أنه في مرحلة معينة بدأنا ننتقل من المأسسة لحقوق النساء إلى توظيف حقوق النساء، وأنا اعتبر عمليا بدء التوظيف بعد 16 ماي.. كان هناك زخم المجتمع، فإذا بالدولة تلتقطه، ليتحول الأمر إلى التوظيف.

تم التوظيف لأجندة الدولة وليس لأجندة القضية النسائية؟

بعد 16 ماي جاء قانون الإرهاب وبقيت الحركة النسائية مستمرة بنوع من اليقظة، ولكن بدأ الارتباك في الرهانات ما بين خصم كشر عن أنيابه في لحظات متعددة، وهو الحركة الإسلامية، وبين مشروع الحداثة، ولم نعد نعرف أين نضع رؤوسنا، كان يجب أن تستمر اليقظة.

وقع نوع من التراخي؟

المشروع النسائي طويل النفس ولا يمكن أن يتقدم إلا باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وليس الصراع مع جزء من المجتمع الذي له تعبيره ومن حقه التواجد ولا ينبغي أن ندخل معه في صراع.

أخلاقيات العمل السياسي تقتضي في نظري أن نتصارع حول الرأي ولكن أن نحترم حق وجود الفاعلين السياسيين الآخرين.

في 2014 كانت لك تصريحات بمناسبة مظاهرات نسائية أمام البرلمان احتجاجا على رئيس الحكومة حينها عبد الإله ابن كيران الذي وصف المرأة في البرلمان ب"الثرية" كانت فيها نبرة نقدية لبعض المشاركات في الوقفات وتكلمت عن بعض الفئات الانتهازية خدمة لأجندات خاصة، هل يمكن أن نتكلم هنا عن بروز الجانب النقدي لديك تجاه هذا المسار والانحرافات التي وقعت؟

هذه تصريحات كانت متأخرة، ويمكن أن أقول إن اتجاهي النقدي بدأ قبل ذلك، وبالضبط مع حركة 20 فبراير، حيث اجتمعت مكونات الحركة النسائية وعقدت لقاءات حول كيف سنتفاعل مع حركة 20 فبراير، وظهر خلال الاجتماعات تيارين، واحد يقول بمذكرة تركز على القضية النسائية،

> **واش اعباد الله طفلة في سن 15 سنة يمكن أن نعول عليها لتربية الأطفال**

وتيار آخر يقول إنها لحظة سياسية يجب أن نعبر فيها عن موقفنا حول النسق والمنظومة السياسية مع التركيز على القضية النسائية. وجدت نفسي مع التيار الثاني، بعد ذلك كتبت بصريح العبارة في 8 مارس 2015 خلال تنظيم مسيرة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، عن التوظيف لقضية المرأة، بعدما أحدثت لجنة ضمت القطاعات لنسائية لبعض الأحزاب، وفي الصف الأول للمسيرة كان قادة الأحزاب في الصفوف الأمامية.

كان ذلك توظيفا لقضية المرأة؟

قلت ساعتها إن الجمعيات طبيعي أن تخرج يوم 8 مارس، ولكن أن يكون رأس المسيرة بقادة الأحزاب فهذا توظيف للقضية النسائية، وللأسف جزء قليل جدا من الحركة النسائية كان مع هذا التوظيف. ساعتها كان العدو رقم واحد هو الحركة الإسلامية، والعدالة والتنمية الذي كان يرأس الحكومة. وأنا لا أتفق مع ابن كيران والعدالة والتنمية ولكن من باب الصراع السياسي الذي ينبغي أن يدبر بأخلاق الصراع لا يمكن أن نجيش لاستئصال العدالة والتنمية.

لا تقبلين استئصال خصم أيديولوجي لك؟

طبعا لدي مشكل أخلاقي كبير جدا، وديمقراطي أيضا، أن يتم الاعتماد على أسلوب استئصالي. نحن نتمرس على الديمقراطية، فلماذا نعطي الدروس، ولذلك لا أفهم ولا استوعب كيف ستكون الساحة بلون واحد بدعوى أن لا ديمقراطية مع غير الديمقراطيين، هذا عبث، الأمور أصبحت واضحة، من يبني الديمقراطية عليه أن يقتنع أن هناك قواعد يتم الاعتماد عليها ولدينا مشاريع سياسية مختلفة، فإما أن نؤمن بهذا الأمر ونقبل كل التحديات وإما سننكمش ونعتمد على الأساليب الاستئصالية، وهذا لا منفعة فيه لأي أحد.

هذا ما يفسر حضورك في لقاءات تدعو إليها جماعة العدل والإحسان، وتقدمين تصريحات قوية مثل تلك التي ذكرت فيها أن هناك مسؤولين يساريين مغاربة عرفوا بالتحرش الجنسي؟

جاء ذلك في سياق نقاش مع شباب حول التحرش، فقلت إن التحرش

منتشر في جميع الأوساط والأطياف وطبعا حتى في اليسار كان هناك متحرشون. لا يعني أن كلهم كذلك، أنا ابنة اليسار وكنت مع رفاق شجعونا ودعمونا بشكل كبير.

ألا يعبر هذا على أن الأصول المحافظة تحكمك، خاصة وأنك تكلمت عن بعض المشاهد التي صدمتك في البداية للتعبير عن الحب عبر العناق والتقبيل في منظمة العمل الديمقراطي؟

لا زالت اعتبر كل ما قلته بهذا الشأن صحيح، كنت أتحدث عن الحب، وبالنسبة لي علاقة الحب التي كانت بين أزواج في منظمة العمل جميلة وكانوا يعبرون عليها بنبل، وهذا يصالح العلاقات ما بين الجنسين على أساس الحب. هذا بين لي نموذج علاقات جميلة وحية بين الأزواج. أنا مثل جميع المغاربة شخصيتي يحكمها جزء محافظ وجزء حداثي، لكن هذا لا يعني أني أتفق مع التحرش الذي يجب أن يجرم.

س: لا ينبغي التطبيع معه لكن لا ينبغي أيضا التطبيع مع توظيفه في الإعدام المعنوي لبعض الأشخاص والأصوات؟

ج: هذه مسألة واضحة وعندما يحدث توظيف فهذا يكون واضحا، وأعتقد أننا نلاحظ ذلك بسهولة، لكن لا ينبغي أن نطبع مع التحرش وهذه الأمور. لا أقول هذا كنسائية بل كمواطنة تحترم نفسها وتحترم مجتمعها وتحترم الأسرة وتحترم أبناءها، وبالتالي لا ينبغي أن نقبل التحرش لأنه يسبب مشاكل كثيرة للفتيات.

س: من خلال ملاحظاتك الشخصية، هل حدة التحرش زادت أم تراجعت مقارنة بالماضي؟

ج: في الحقيقة، ما يبدو لي هو نوع من الابتدال والتراجع القيمي، حيث أصبح هناك تطبيع مع نوع من الميزوجينية، وأصبح الناس يتحدثون عن الفتيات بطريقة مبتذلة...

س: حتى النساء أصبحن يقبلن بذلك؟

ج: لا أظن ذلك، لأن هذه حكاية لا يمكن أن ترويها إلا النساء. وبقدر ما أومن بان الرجال يمكنهن الدفاع عن القضايا النسائية، بقدر ما اعتبر أن مثل هذه الأمور لا يمكن ان تحكيها إلا النساء لأنهن تعشنها وتعرفن الأسى والألم والأثر الوخيم الذي يسببه التحرش. علينا أن نستحضر أننا لم نحظ جميعا بتربية تغذي لدينا الثقة في النفس

> **كل ما تبذله المرأة من جهد في تدبير البيت وبالأطفال يجب تقويمه ماديا..ليس هناك سيدة مغربية واحدة تكتفي فقط بالأشغال المنزلية والاعتناء بالأطفال**

والدفاع عن النفس... وبالتالي هذه أمور لا يمكن ان تقبل بها الفتيات، وعلينا أن نميز هنا بين الإغراء والتحرش الذي يعني التعرض لفعل يمس الجسد والكرام دون رضى.

س: بمناسبة حديثنا قبل قليل عن جماعة العدل والإحسان، لدي سؤال حول الوثيقة السياسية التي أصدرتها مؤخرا، والتي تعتبر موجهة لأناس مثلك، ممن يختلفون مع الجماعة لكن هذه الأخير تمد لهم اليد من أجل التقارب، هل تحققت لديك هذه المسالة؟

ج: بالنسبة لهذه الوثيقة، أعتبر أولا أن الجماعة طرحت اليوم وثيقة عبارة عن مجهود لذكاء جماعي لأعضاء وعضوات الجماعة، وهذا مهم جدا في كيفية توثيق المشروع السياسي العام للجماعة وطرحه في شكل وثيقة، بعدما كان في السابق يرتبط بكتابات الشيخ عبد السلام ياسين رحمه الله، وهو شخصية لها ثقل كبير وسيظل، وهو شخصية سياسة محترمة جدا، لكني وباعتباري آتية من ثقافة سياسية مختلفة، كان يشغلني أمر ما بعد الشيخ ياسين، وتهمني هذه الوثيقة باعتبارها فعلا سياسا، صادرا عن أعضاء الجماعة.

ثانيا، طرح هذه الوثيقة جاء في مشهد حزبي أقل ما يقال عنه أنه أصبح مقرفا، دون تعميم بطبيعة الحال لكننا نعيش على إيقاع برلمانيين ينتمون إلى أحزاب عديدة يتابعون في قضايا فساد كبرى من رشوة ومخدرات... بالتالي عندما تأتي جماعة العدل والإحسان وتطرح مشروعا سياسيا في هذا المشهد، تمنيت ان يلتقطها الناس، وبدل الاستمرار في مواكبة ملفات اسكوبار وغيرها، على الأقل سنخوض في نقاش سياسي.

س: هناك من يقول إن الجماعة تسعى إلى حل مشكلتها مع الدولة وتمرير رسائل، لا شأن لنا بها، هل تتفقين مع هذا المنطق؟

ج: أنا لا اقبله ولا أنخرط فيه، لأن الامر يتعلق بفاعل سياسي من الحجم الثقيل وبحجم وازن، والجماعة كانت دائما تدعو إلى السلم ولم تدعو يوما إلى العنف...

س: هناك من يشكك في اقتناعها بالديمقراطية؟

ج: عندما يحظر سوء النية فمهما بذل الآخرون من مجهود فلن ينجحوا. ثم كيف يسمح البعض لنفسه بالاشتراط الدائم على هذه الجماعة ومطالبتها بالمراجعات؟ بالنسبة إلي هم قاموا بالفعل بالمراجعات، وعلى الجميع أن يقوم بالمثل، ومن يقدم الدروس عليه أن يبيّن لنا "حنة يدو". المراجعة فعل ضروري في الحياة السياسية لان المعطيات والأحوال تتغير وهناك أجيال جديدة تبرز بإشكالاتها وتحدياتها، والجماعة في تقديري قامت بمراجعة غير سهلة.

س: أي أنك تعتبرين أن الوثيقة لا تتطلب التفاعل فقط بل القيام بمراجعة مماثلة؟

ج: لا أطيق أخلاقيا وضع نفسي في موقع الأستاذية وإعطاء الدروس للآخرين. كنا نطالب الجماعة بمراجعات وها هي قامت بها، وانا الآن لطيفة البوحسيني أنتظر المراجعات من كافة المكونات السياسية المغربية.

س: على ذكر المراجعة، نحن الآن بصدد مراجعة مدونة الأسرة، هل تعتقدين ان اللحظة التاريخية الحالية مناسبة وتسمح باختراق جديد في

> **لنفترض جدلا أننا في إطار مسارنا التاريخي قررنا المساواة في الإرث، هل سنكون قد خرجنا عن الإسلام؟ أطلب من العلماء المغاربة الذين أكن لهم كامل التقدير والاحترام، أن يجيبوني كمواطنة مغربية**

مسار تعديل القوانين التي تنظم الحياة الأسرية؟

ج: علينا أن ننتبه إلى أن طرح مراجعة المدونة جاءت من طرف الملك في غشت 2022، وهو قام بدعم هذا المسار، أي أن الأمر لا يتعلق بمطلب مجتمعي وإن كانت الجمعيات النسائية تطرح منذ مدة الإشكالات المتعلقة بزواج القاصرات وولاية الحاضنة على أطفالها، ومسألة تفعيل البند المتعلق بتقاسم الممتلكات حين يحدث الطلاق، لكنها بقيت في حدود إصدار البيانات والتقارير... لكنها لم تطرح كرهان سياسي كما حصل في السابق...

س: لكنها طرحت في جولات الاستعراض الدوري الشامل في جنيف، وهذا سياق دولي، كما طرحت في خرجات لوزير العدل قبل خطاب الملك، بلغة حادة تطالب بمراجعة... أي أن هناك سياق ضاغط سبق الخطاب الملكي؟

ج: طبعا، لكن هناك فرق مع ما وقع سابقا من رهان سياسي فيه استقطاب وحراك ودينامية حقيقية في المجتمع، أما الآن فلا يوجد كل ذلك ولم تحصل تعبئة شاملة حول الموضوع. طبعا هناك التزامات الدولة المغربية الدولية، ويبدو أن قضية سن الزواج تطرح مشكلا لالتزامات المغرب الدولية...

س: هذا ما يجعل بعض الأطراف، التي نعتبرها محافظة، تتشنج ضد هذه الأفكار والمشاريع باعتبارها إملاءات وضغوط ومؤامرات أجنبية على المغرب... لنأخذ مثال زواج القاصرات، ما هي المشكلة التي تحتم على المغرب مراجعتها في هذه اللحظة، مع أنه لا يوجد "نص قطعي" في المواثيق الدولية يحرم هذا الامر ب لهناك استثناءات في جل الدول تسمح بالزواج قبل 18 سنة ؟

ج: لنتفق أولا على أن الطفل هو

الانسان الذي يتراوح سنه بني صفر و18 سنة كما تعرفه المواثيق الدولية، ونحن اعتمدنا ذلك في مدونة الأسرة وتركنا باب الاستثناء والذي سيعطينا في سنة 2022 لوحدها أكثرمن 19 ألف حالة زواج في صفوف القاصرين حسب المندوبية السامية للتخطيط...

س: وهو رقم يندرج في منحى تراجعي منذ سنوات

ج: أنا لا أقبل أخلاقيا أن الطفلات المغربيات المنتميات للعالم القروي، العرض الذي نقدمه لهم هو الزواج، قدرهم هو أن يتزوجوا. راه خاصهم يقراو وللي كانوا في الحكومة عوض ان يدافعوا عن تزويج القاصرات، حري بهم الدفاع عن سياسة عمومية تنهض بالعالم القروي ببنياته التحتية والمدارس ودور الطالبة إلى رفع القدرات الشرائية للمواطنين في العالم القروي. لا أستطيع أن أقل اننا في الطبقات المتوسطة في المدن نحرص على تدريس أبنائنا وعلى ذهاب بناتنا ابعد ما يمكن في دراستهم ويحققن التمكين الاقتصادي ويلجن سوق الشغل ويحققن ذواتهن بينما بنات الفقراء نحكم عليهن بالزواج، والذي ينتهي في الغالب بالطلاق. أنا غيورة على مغربيات العالم القروي وعلى نهوض هذه البلاد، وهو ما لن يتحقق إلا بجميع طاقاتها، بأولادها وبناتها، وبعالمها القروي الذي لا يمكن ان نبرر ما يقع فيه بالمحافظة، لأنها محافظة على الظلم، وهو ما لا ينبغي أن نقبله...

س: لكن علينا أن نأخذ معطيات الواقع كما هي، والتي تقول عن أغلب الفتوات اللواتي يتزوجن وهن قاصرات، يكن أصلا خارج المدرسة، بمعنى أن هناك تقصير من جانب الدولة في ضمان حق التمدرس فياتي المجتمع ليقدم عرضا آخر، فهل الحل هو تجريم هذا الفعل؟

ج: أنا لا أقول عن المجتمع لن يقوم بتزويجهن، فالأسرة حين تجد أن ابنتها لم تكمل دراستها، وحتى إذا أكملتها ف"شي دراسة ما كاينة"، وشي تأهيل ما كاين، طبعا ستسعى إلى تزويجها، وبالتالي لا ألوم المجتمع..

س: هناك من يريد تجريم ذلك؟

ج: أنا ضد السياسات العمومية التي تؤدي إلى ذلك، لأننا لا ينبغي أن نتوقف عند الإصلاح القانوني، بل ينبغي أن ننهض بالسياسات العمومية كلها. ويجب أولا إصلاح التعليم كي تصبح المدرسة جاذبة. واش ا عباد الله طفلة في سن 15 سنة يمكن ان نعول عليها لتربية الأطفال؟ هل هناك أسرة تدبرها طفلة في هذا السن؟

س: حضر معي في هذا البرنامج محمد عبد الوهاب رفيقي وقدم نفسه كمثال، حيث تزوج في سن 18 وكانت زوجته في سن 15 سنة، أي ان المجتمع دأب على ذلك...

ج: المجتمع دأب أيضا على تزويج الفتيات في سن ثمان سنوات، أما عندما يكون لديك مشروع نهضوي وإصلاحي فيجب أن يكون متكاملا...

س: علينا توفير المدرسة أولا قبل التفكير في الزجر؟

ج: يجب أن توفّر المدرسة، هذه مسؤولية الدولة، لأن تلك الفتاة التي تنقطع عن الدراسة، إذا لم يتم تزويجها، تتحول إلى خادمة في البيوت والمزارع، دون ضمانات ولا حماية... أي أن المجتمع يقضي بللي كاين بينما على الدولة مسؤولية سياسية لإصلاح الأوضاع.

س: من النقط التي تثير حفيظة بعض المشاركين في النقاش ما يتعلق بتدبير الثروة المكتسبة خلال الزواج، هل وصلنا من التطور ما يسمح لنا بطرح هذه الأمور؟

ج: بالنسبة إلي هذا الموضوع حُسم في المدونة، وهناك من الناحية المسطرية مشكل في تطبيقها، لأن العدول عليهم أن يخبروا الخطيبين بالأمور التي يتعين عليهم الاتفاق حولها وتقديمها كوثائق، بينما لا يتم ذلك في الواقع. لا يمكن أن عود إلى الوراء، بل علينا تدقيق المساطر لتفعيله. النساء المغربيات ومنذ الأزل تساهمن في ميزانية الأسرة بطريقة نقدية أو عينية...

س: هناك من يقول إن لكل منهما ذمته المالية المستقلة وحسابه البنكي وممتلكاته، فما الحاجة لتقاسم الممتلكات؟

ج: لكن هناك أسرة تبنى بشكل مشترك، لأن ما كان يحصل هو أن المرأة تعمل داخل البيت...

س: يقولون إنها تحصل على النفقة؟

ج: لكن للرجل دخل ينفق منه على أسرته، وهي أيضا تنفق بطريقتها...

س: تقصدين بجهدها وعملها

ج: طبعا كل ما تبذله من جهد في تدبير البيت والعناية به وبالأطفال، وهو ما يجب تقويمه ماديا، لكن هل هناك سيدة مغربية واحدة تكتفي فقط بالأشغال المنزلية والاعتناء بالأطفال؟ أمهاتنا بدون استثناء، اللواتي عشن في المدن أما في القرى فحدّث ولا حرج، مارسن التطريز والخياطة... فاسمحوا لنا

رهانات التعديل الحكومي.. القنبلة الاجتماعية

إسماعيل حمودي

تبدو حكومة أخنوش مقبلة على الاحتكاك بقنبلة اجتماعية حقيقية، تتطلب نفسا سياسيا جديدا، يعزز من تماسك الأغلبية الحكومية، ويعدل في ميزان القوى داخل الحكومة، بما يجعلها قادرة على التفاوض، وربما فرض إرادتها على المركزيات النقابية، وعلى الموظفين والأجراء معا.

وشكل التعديل الحكومي مطلبا لازم حكومة أخنوش طيلة سنة 2023، ويبدو أن جهات استخدمته للضغط عليها، أو على بعض وزرائها. فقد تكرر الحديث عن التعديل بقوة في الإعلام خلال السنة الماضية، خصوصا في فبراير ويونيو وأكتوبر.

ويبدو الحديث عن تعديل حكومي يفضي إلى إحداث كتابة دولة أو وزارة منتدبة مكلفة بالسياسة الاجتماعية، تكون ملحقة بوزارة الاقتصاد والمالية، وتتولى متابعة وتنفيذ البرامج الاجتماعية الكبرى، محاولة للاستجابة، ولو جزئيا، لهذا التحدي الاجتماعي.

لكن من شأن ذلك أن يعمق التوترات الاجتماعية، ويساهم أكثر في زعزعة السلم الاجتماعي، خصوصا وأن التحديات الاجتماعية تبدو أكثر من قدرة الحكومة على إدارة الفعل العمومي.

عاد الجدل مرة أخرى حول تعديل حكومي محتمل في حكومة أخنوش، يتوقع أن يكون قريبا، علما أن مثل هذا الكلام قد تكرر على امتداد سنة 2023. وفي يناير الماضي، أحدثت لائحة مفترضة بأسماء شخصيات مقترحة للاستوزار جدلا طرق غرفة مجلس النواب، بعدما انتشرت اللائحة بشكل سريع وواسع، دّل على لهفة المغاربة لإجراء تغيير حكومي عميق.

لكن ما يجعل الكلام قريبا من الواقع، هذه المرة، تأكيد الوزير مصطفى بيتاس، في تصريح رسمي، احتمال إجراء تعديل بعد أن تكتمل شروطه السياسية والدستورية.

معطى تقويه عناصر أخرى نابعة من السياق، منها أن الحكومة بلغت نصف ولايتها تقريبا، ومعلوم أن التعديل بات عرفا قارا في حكومات الملك محمد السادس، خصوصا في منتصف الولاية، رغبة في بثّ نفس سياسي جديد في الغالب.

دستوريا، يمكن أن يتم إعفاء بعض وزراء الحكومة بمبادرة من الملك، بعد استشارة رئيس الحكومة، حسب الفقرة الثالثة من الفصل 47 من دستور 2011. كما يمكن لرئيس الحكومة أيضا أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، حسب الفقرة الرابعة من الفصل الدستوري نفسه. وفي الحالتين، يظل القرار رهن إرادة الملك وتقديراته باعتباره رئيس الدولة، الموكول له حسب الفصل 42 من الدستور، وظيفة السهر على حسن سير المؤسسات.

لكن الأبعاد السياسية لأي تعديل حكومي تكون أعمق من أي مسطرة دستورية، ففي الجوهر قد يسعى

رئيس الحكومة عزيز أخنوش

التعديل إلى إعادة ترتيب ميزان القوى داخل وبين مكونات الحكومة، وأحيانا يتجاوز التعديل ذلك إلى إعادة ترتيب موازين القوة بين الحكومة ومراكز القرار السياسي الأخرى في الدولة، وبهذا المعنى قد يحمل التعديل الحكومي معاني تعزيز وتقوية دور الحكومة أو إضعافها حسب السياق وهوية الحزب المتصدر لها.

> **الأبعاد السياسية لأي تعديل حكومي تكون أعمق من أي مسطرة دستورية**

وبدرجة أقل، يعتبر التعديل تقييما لأداء الحكومة، من خلال بعض وزرائها، وهو تقييم لرئيس الحكومة في النهاية، ولقدرة فريقه السياسي والتدبيري على حل الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد، وفق ما سبق وأن التزم به في البرنامج والتصريح الحكومي أمام البرلمان والرأي العام بعد التعيين. فما دواعي تعديل حكومة أخنوش؟ وما هي الرهانات أو الأهداف التي يحملها التعديل المرتقب؟

أولا: أزمة حكومة الموظفين

من المؤكد أن دستور 2011 يجعل من المؤسسة الملكية مركز السلطة في المغرب، ويلقي على كاهلها قيادة العمل العمومي وتوجيه دفة القرار. لكن من مقتضيات هذا الوضع أن الملكية قد تجد نفسها مضطرة باستمرار إلى ملء الفراغ الذي تتسبب فيه الحكومة وباقي المؤسسات، أو حتى تعويض الذي قد تلاحظه على أداء المؤسسات الدستورية.

وبحسب درجة الانسجام أو التنافس بين الملكية ومحيطها وبين الحكومة أو بعض مكوناتها (حالة حكومتي اليوسفي وبنكيران مثلا)، فإن الملكية قد تنتقل من دور المواكبة والتوجيه في حالة حكومة سياسية وذات كفاءة، إلى الحلول الجزئي أو الكامل مكان الحكومة في تدبير ما تراه استراتيجيا. وبالطبع، يكون المبرر في هذا الحالة، هو ضعف الحكومة أو بعض وزرائها، وعجزهم عن ملء المساحة السياسية الموكولة لهم دستوريا وسياسيا.

كان متوقعا أن تنسج حكومة أخنوش علاقة منسجمة أكثر مع باقي المؤسسات، خصوصا مع الملكية ومحيطها، بحكم طبيعة جل وزرائها (تكنوقراط أو مقاولين)، وهي الحكومة التي قدمت نفسها للرأي العام منذ البداية على أنها "حكومة كفاءات".

لكن من خلال تتبع مسار هذه الحكومة، خصوصا في الشق السياسي، يبدو وفق تحليلات واسعة أننا أمام حكومة موظفين وليس أمام حكومة سياسية منتخبة، بناء على الحجج التالية:

أولا، أنها حكومة لم تنجح في ملء المساحات السياسية المخصصة لها بموجب دستور 2011، وهي سمة تتقاسمها مع حكومات سبقتها، على تفاوت من حكومة إلى أخرى، لكن الاتجاه العام يظل سلبيا حتى الآن، بحيث كلما ابتعدنا عن 2011، نلاحظ أن الحكومات تزهد أكثر فيما هو سياسي، وتفضل أن تنكفئ على ما هو تدبيري وتقني.

ثانيا، تبدو حكومة أخنوش عمياء عن محيطها السياسي والاجتماعي، ربما أسوأ من حكومة سبقتها. والدليل على ذلك، الأخطاء نفسها التي تتكرر في تدبير الاحتجاجات الفئوية (الأساتذة، الناجحون في مباراة المحامين، طلبة الطب والصيدلة...)، بحيث لا تبادر إلى تسوية التوتر في بدياته، ولا منعه من التفاقم أكثر، بل تظل تراقب من بعيد وكأنها طرف غير معني، ما أدى إلى حال إضراب رجال

يتبع...

ونساء التعليم إلى تعطيل الدراسة جزئيا لمدة تفوق ثلاثة أشهر. وفي هذه الحالة بالذات تطلبت الأزمة مرور نحو شهرين، قبل أن يعلن رئيس الحكومة عن انخراطه في حل المشكل. ويتكرر السيناريو نفسه مع طلبة كلية الطب والصيدلة، المهددين بسنة دراسية بيضاء.

تبدو الحكومة على مستوى التفاعل الاجتماعي تحديدا وكأنها حكومة عمياء بالفعل، وتفتقر إلى حاسة الاستشعار بالتوترات الاجتماعية، الأمر الذي يكلف النظام السياسي، مع مرور الوقت، الكثير من هيبته ومشروعيته.

وزير العدل عبد اللطيف وهبي

صنف ثالث من الوزراء في هذه الحكومة يلعبون دور المسافر السري

ثالثا، أنها حكومة فقدت القدرة على الموازنة بين أولوية تنفيذ برنامجها الحكومي، وما وعدت به من التزامات، والانخراط في برامج العمل الاعتيادية للدولة التي تكون عابرة للحكومات، لتتحول بالتدريج إلى حكومة تقنية أو حكومة موظفين. ولعل هذا الوضع هو الذي يجعل المؤسسة الملكية في الواجهة باستمرار، إذ تصبح مطالبة بممارسة دور الموجه الفعلي للأجندة الخاصة بالحكومة.

إن تماهي الحكومة، التي يفترض أنها سياسية، مع الجهاز الإداري، جعل الحكومة تنسى أهم التزاماتها الاجتماعية، أو تتراجع عنها، أو تلجأ إلى تكييفها مع مستجدات معينة.

المؤشرات على ذلك عديدة، لعل من أبرزها أن الحكومة التي وعدت بمليون فرصة عمل في بداية ولايتها، لم تلتفت إلى الارتفاع المستمر في نسبة البطالة في صفوف الشباب، والتي ناهزت 14 في المائة، بل انتظرت مرور نصف ولايتها، قبل أن تنتبه وتبادر إلى دراسة الوضع، وتعيد تحديد أولوياتها والقول مرة أخرى بأن التشغيل سيشكل أولوية لها خلال ما تبقى من عمرها السياسي، كما أعلنت عن ذلك في اجتماع فبراير الماضي. تسمح الحجج السابقة بالقول إن الحكومة التي تعجز عن ممارسة وملء مساحاتها السياسية، تتحول بالتدريج إلى حكومة إدارية أو حكومة الموظفين.

ولعل المتتبع لأداء وزراء حكومة أخنوش يخلص إلى هذه النتيجة كذلك، فالوزير السياسي، كما جرى التنظير له في علم السياسة، يستمد قوته من قدراته على ملء تطلعات الناس، وتعبئة الرأي العام السياسي، وتنشيط الإعلام، والتعبير عن المواقف السياسية التي تساهم في حل المشاكل العمومية.

لكن يبدو أن هذه المعايير لا تكاد تنطبق إلا على القليل من وزراء هذه الحكومة، حيث إن أغلبهم يفتقر إلى القدرة على تنشيط الحياة السياسية، وإلى القيام بخيارات سياسية قادرة على تلبية مطالب المواطن والشارع، بله إقناع المواطن بتلك الخيارات والدفاع عنها أمام الإعلام والرأي العام.

وبالطبع، فعندما يعجز الوزراء في أي نظام سياسي، عن القيام بدور الوزراء السياسيين صانعي القرارات ذات الأثر الإيجابي على حياة المواطنين، فإن أقصى ما يبقى لهم هو مزاحمة الموظفين في أدوارهم التنفيذية،

وبالتالي يضعون أنفسهم عرضة للإبعاد والعزل في أي تعديل حكومي قادم.

لكن إجراءات العزل (بمعنى الإبعاد من الحكومة نتيجة تعديلها) تختلف من حالة إلى أخرى، فالعزل الذي تستدعيه أزمة سياسية بين مكوناتها (حالة التعديل الأول في حكومة بنكيران بعد انسحاب حزب الاستقلال)، ليس هو العزل الذي يكون تأديبا، ملكيا في الغالب، جراء فشل وزير أو أكثر في القيام بمهامهم الحكومية (حالة تعديل 2019 في حكومة العثماني)، أو العزل بمعنى العقاب بسبب خيارات معينة (حالة عزل وزراء التقدم والاشتراكية في حكومة العثماني). لذا فإن السؤال الذي يطرح بالنسبة لحكومة أخنوش سيكون حول دلالات العزل والإبعاد من حكومة وصفت نفسها منذ اليوم الأول بحكومة الكفاءات؟

في انتظار ما سيسفر عنه التعديل الحكومي المرتقب، فإن "حكومة الكفاءات" هاته بقيادة عزيز أخنوش تبدو اليوم في وضع صعب، لأن التعديل في أحد أبعاده ينطوي على تشكيك في مزاعم الكفاءة، فضلا عن أنه يؤكد وجود تعثر في قيادة الفعل العمومي، ومحدودية الوزراء الذين قد يشملهم التعديل في التأثير من خلال السياسات العمومية على واقع الناس وحيواتهم.

طبعا، من المرجح أن استمرار بعض هؤلاء الوزراء يتناقض مع تراكم الأخطاء التي تنسب لهم من طرف خصومهم، ويمكن الإشارة هنا إلى وزير العدل عبد اللطيف وهبي، الذي يبدو أنه حزم حقائبه وينتظر، وبات محاصرا من داخل حزبه ومن داخل الأغلبية الحكومية، في حين أن آخرين ظلوا حتى الآن وزراء مجهولين، أشبه ما يكونون بموظفين إداريين كما سبق الإشارة، ناهيك عن صنف ثالث

حكومة لم تنجح في ملء المساحات السياسية المخصصة لها بموجب دستور 2011

من الوزراء في هذه الحكومة، يلعبون دور المسافر السري، الذي يعتبر المنصب الوزاري فرصة لتعزيز مصالحه التجارية والشخصية وضمان تطويرها.

ولعل حكومة أخنوش متهمة، أكثر من غيرها، بأنها حكومة تجار ومقاولين، وقعوا منذ البداية في أفة تنازع في المصالح، وعلى رأسهم أخنوش نفسه. ولعل مثل هذه الأصناف من الوزراء داخل الحكومة الحالية، تكون غير قادرة على قيادة الفعل العمومي بنزاهة وكفاءة، ما يجعلها، مع مرور الوقت، مكلفة للنظام السياسي.

من المرجح، أن يكون لبعض الوزراء الذين تتشكل منهم الحكومة الحالية مميزات معينة، خصوصا قدرتهم على تنفيذ التعليمات والأوامر، والطاعة والانضباط، وانعدام الحس الإيديولوجي، لكن يبدو أن الكثير منهم يفتقر إلى القدرة على حل المشاكل، وهو الأهم بالنسبة لأي نظام سياسي.

وإذا كان أغلب الوزراء يميلون إلى التخفي عن الإعلام والرأي العام، فإن الملاحظ على بعضهم الآخر أنهم يسقطون بسهولة في الصدام بالفئات الشعبية وبالطبقات الوسطى، وربما إثارة الانقسامات وسط المجتمع بسبب قانون مثلا (مدونة الأسرة)، في الوقت الذي يميل فيه الوزراء المقاولون أكثر نحو خدمة الأقوياء والأغنياء على السواء،

عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي

علما أن هؤلاء لا يحتاجون لمن يدافع عنهم في الأصل، كما قال الرئيس الفرنسي الأسبق، نيكولا ساركوزي، ذات يوم.

ثانيا: رهانات التعديل الحكومي

للإشارة، فإن التعديل الحكومي شكل مطلبا لازم حكومة أخنوش طيلة سنة 2023، ويبدو أن جهات استخدمته للضغط عليها، أو على بعض وزرائها. فقد تكرر الحديث عن التعديل بقوة في الإعلام خلال السنة الماضية، خصوصا في فبراير ويونيو وأكتوبر.

على سبيل المثال، نشرت مجلة "جون أفريك"، في يونيو الماضي، خبرا عما وصفته تعديل حكومي وشيك، أفاد بوجود رغبة في إبعاد وزير العدل ووزير التعليم العالي. وهو الطرح الذي تعزز أكثر مع انفجار ملف الاتجار الدولي في المخدرات، أو ما يعرف بـ"اسكوبار الصحراء"، بسبب صلة الوزيرين معا بالمتهمين الرئيسيين فيه (البعيوي والناصري).

ويبدو أن هذا السيناريو لا يزال قائما، إذ تشير المعطيات إلى احتمال مغادرة الوزيرين معا سفينة الحكومة، للسبب ذاته ولأسباب أخرى. وفي يناير 2024، بلغت الرغبة في تغيير حكومة أخنوش حد توزيع لائحة بأسماء الوزراء الجدد، تكاد تغطي كل القطاعات وتصل إلى مستوى التغيير الشامل للحكومة، وقد انتشرت اللائحة على نطاق واسع وسريع، دفع بعض البرلمانيين إلى التساؤل حولها في لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب. بل دفعت بعض نواب المعارضة إلى القول إن تلك اللائحة، وبصرف النظر عن مصدرها، تعكس وجود رغبة عارمة

> **يرتبط ملف إعادة توجيه وضبط السياسة الاجتماعية للدولة بضرورة إصلاح منظومة صناديق التقاعد**

لدى المغاربة في تغيير حكومة أخنوش. لكن السؤال هو في أي اتجاه ينبغي أن يحصل ذلك؟

في ضوء ما سبق، من المفترض أن يساهم التعديل الحكومي المرتقب في منح نفس سياسي جديد للحكومة، وأن يعزز من صفوفها بنخب قادرة على ملء مساحة الحكومة وقيادة الفعل العمومي، وبالتالي مصالحة الحكومة مع الرأي العام المغربي. لكن يبدو ذلك مستبعدا، كون الحكومة تشكو بنيويا من أزمة مشروعية، ومن ضعف قدرات ومؤهلات وزراءها على التواصل وتعبئة الرأي العام.

لذا، تبدو رهانات التعديل الحكومي غير مرتبطة بمعالجة المشاكل البنيوية للحكومة، التي تظل مكوناتها مسؤولة عنها، بل قد تتجه أكثر نحو التركيز على الحد من مخاطر بعض الملفات الاجتماعية الحيوية التي أهملت خلال الشطر الأول من ولاية الحكومة، وتتطلب معالجة ضرورية خلال الفترة الزمنية أو الشطر الثاني المتبقي لها من عمر السياسي.

صورة جماعية لأعضاء حكومة أخنوش مع الملك بعد تعيينهم

في خطاب العرش لسنة 2022، وردت تحذيرات قوية من الملك محمد السادس لهذه الحكومة، الذي أكد على ضرورة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتقوية آليات ضبط المضاربات والاحتكار، ومنع تفاقم الغلاء الفاحش في الأسعار، والقطع مع الممارسات الفاسدة التي تشكلها البيروقراطية وبعض المصالح الخاصة التي تعيق جهود الاستثمار والمبادرات النافعة للاقتصاد الوطني. وقد أكد الخطاب الملكي في افتتاح السنة التشريعية لنفس السنة، على ضرورة التأهيل الشامل للتدبير العمومي في كل المجالات، وبصفة استعجالية في مواجهة التحديات التي تطرحها ندرة المياه، وضرورة تشجيع الاستثمار، وخلق فرص شغل للشباب. وعليه،

> **تبدو حكومة أخنوش مقبلة على الاحتكاك بقنبلة اجتماعية حقيقية تتطلب نفسا سياسيا جديدا**

من المرجح أن يتم توجيه الحكومة نحو مزيد من ضبط السياسة الاجتماعية للدولة، بسبب حساسيتها وصلتها القوية بالأمن والسلم الاجتماعيين. خصوصا وأن تأزيل ورش الحماية الاجتماعية لا يزال حابلا بالعراقيل، ويبدو أنه لم يصل بعد إلى كل الفئات المعنية به والتي هي في حاجة إليه نتيجة التدهور الحاد في وضعها المعيشي، علما أن الحكومة قد قررت تقليص ميزانية الدعم الاجتماعي المخصصة لصندوق المقاصة، وهو توجه قد يشعل ارتفاع الأسعار أكثر، إذ أن الرفع من سعر قنينات الغاز من شأنه أن ينعكس على أسعار عدة مواد أخرى في السوق، وبالتالي أن ينهك أكثر القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يتعارض مع توجيهات الملك في خطاب العرش المذكور. في هذا السياق، يبدو الحديث عن تعديل حكومي يفضي إلى إحداث كتابة دولة أو وزارة منتدبة مكلفة بالسياسة الاجتماعية، تكون ملحقة بوزارة الاقتصاد والمالية، وتتولى متابعة وتنفيذ البرامج الاجتماعية الكبرى، محاولة للاستجابة، ولو جزئيا، لهذا التحدي الاجتماعي.

ويرتبط ملف إعادة توجيه وضبط السياسة الاجتماعية للدولة، بضرورة إصلاح منظومة صناديق التقاعد، والتي تشكل أولوية في جلسات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، حسب المعلن عنه، خصوصا وأن هذا الإصلاح يتطلب إجراءات قاسية، قد لا تحظى بالقبول من لدن الموظفين والمستخدمين إذ لم يحصلوا على تعويض مناسب في عملية التفاوض بين طرفي الحوار، ومن بين تلك الإجراءات رفع سن الإحالة على التقاعد للموظفين والأجراء على السواء إلى 65 سنة في غضون سنة 2025، والرفع من مساهمات الموظفين والأجراء في الصناديق ما يعني الاقتطاع من الأجرة، مع مراجعة طريقة احتساب قيمة المعاش في اتجاه التخفيض، وتوحيد مساهمة الموظف والمشغل في الصندوق عوض الثلثين للوزارة والثلث للموظف، وهي إجراءات تبدو صعبة، إذ تنطوي على تراجعات تمس بالاستقرار المهني للموظفين والأجراء، وقد تتطلب مراجعة شاملة في السياسة الاجتماعية، وخصوصا مراجعة مدونة الشغل، من أجل الاستجابة لبعض المطالب النقابية المرتبطة بالرفع من الأجور والتعويضات بالنسبة للأجراء، وفي الوقت نفسه الاستجابة لمطالب الباطرونا فيما يخص قانون الإضراب وغيره. كما قد تتطلب الرفع الكلي من الأجور، ومن الحد الأدنى للأجور كذلك.

عموما، تبدو حكومة أخنوش مقبلة على الاحتكاك بقنبلة اجتماعية حقيقية، تتطلب نفسا سياسيا جديدا، يعزز من تماسك الأغلبية الحكومية، ويعدل في ميزان القوى داخل الحكومة، بما يجعلها قادرة على التفاوض، وربما فرض إرادتها على المركزيات النقابية، وعلى الموظفين والأجراء معا، لكن من شأن ذلك أن يعمق التوترات الاجتماعية، ويساهم أكثر في زعزعة السلم الاجتماعي، خصوصا وأن التحديات الاجتماعية تبدو أكثر من قدرة الحكومة على إدارة الفعل العمومي.

إشكالات إعمال الحق في الحصول على المعلومات في المغرب لدى منظمات المجتمع المدني

خديجة بوفوس*

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات من آليات ضمان حرية الرأي والتعبير التي نص عليها الفصل 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل صريح، مشيرا إلى أن من حق كل شخص أن يتمتع بحريته في الرأي والتعبير، ما يشمل أيضا الحق في اعتناق الآراء وبناء القناعات بحرية تامة، بالإضافة إلى الحق في استقاء الأنباء والأفكار ونقلها بكل الوسائل الممكنة دونما اعتبار للحدود.

في هذا السياق، تستوجب حرية التعبير والرأي وحرية تشكيل القناعات والتصورات، ضمان الحق في الحصول على المعلومات الذي يوفر تدفقا حرا للمعطيات الضرورية لبناء الآراء والأفكار والتصورات.

واعتبر دليل في الترافع حول حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومة أصدرته منظمة أنترنيوز بشراكة مع المنتدى المغربي للصحفيين الشباب والمعهد المغربي لتحليل الدراسات سنة 2023، هذا الحق مستوى أساسيا من مستويات التمتع بحرية التعبير والرأي.

وينضاف إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب سنة 2007 والتي نصت كذلك على تمكين عامة الناس من الحصول على المعلومات، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 19) من أجل التنصيص على الحق في الحصول على المعلومات، مؤكدا على أن لكل إنسان الحق في التماس "مختلف ضروب المعلومات والأفكار" وتلقيها وإذاعتها بأي شكل ووسيلة. الأمر الذي فسره التعليق العام للأمم المتحدة رقم 34 الصادر سنة 2011 بخصوص هذه المادة بعد تعليق آخر صدر سنة 1983 مشيرا إلى شمولية الحق في الحصول على المعلومات الذي نصت عليه المادة 19 من العهد حق الاطلاع على المعلومات التي تكون بحوزة الهيئات العامة وكل

الكيانات التي تضطلع بوظائف عامة مؤكدا على أن إعمال الحق في الحصول على المعلومات يستوجب إتاحة هذه المعلومات بطريقة استباقية وبشكل فعال وفوري وعملي، الشيء الذي يفرض على الدول الأطراف إصدار الإجراءات والتشريعات والقواعد الضرورية لتمكين الأفراد من الحصول على المعلومات.

من هذا المنطلق، وعلى خطى نصوص المواثيق الدولية، نصت المواثيق الوطنية على الحق في الحصول على المعلومات وعلى رأسها الفصل 27 من الدستور المغربي لسنة 2011 الذي نص على حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات التي توجد في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بتسيير المرفق العام، ثم القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي أتاح للمغرب فرصة الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة سنة 2018 بعد استكمال الشروط الضرورية.

على الرغم من هذا الجانب التشريعي المهم في مجال الحق في الحصول على المعلومات، هناك إكراهات تعيق إعمال هذا الحق وتفعيله بشكل متساوٍ بين المواطنين والمواطنات

> **هناك إكراهات تعيق إعمال هذا الحق وتفعيله بشكل متساوٍ بين المواطنين والمواطنات**

والصحفيين والصحفيات والفاعلين والفاعلات في المجتمع المدني.

منظمات المجتمع المدني وإشكالات تفعيل الحق في الحصول على المعلومات في المغرب

ينص القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، بموادِه الثلاثين الموزعة حسب سبعة أبواب، على أهمية هذا الحق ومرجعياته وأهدافه وإجراءات ومساطر الحصول على المعلومة، وتضمن كذلك استثناءات وآجال وعقوبات تأديبية في حق الأشخاص المكلفين وكذا الحاصل على المعلومة أو مستعملها.

وبعيدا عن إشكالات آجال التوصل بالإجابات، والإشكالات المتعلقة بالشكايات والعراقيل التي يعاني منها الصحفيون فيما يتصل بهذا الحق، تتخبط منظمات المجتمع المدني في ظلمات إشكالات حقيقية متعلقة بالحق في الحصول على المعلومات.

في هذا السياق، سألنا عبد الرحمان عَلال، الخبير في مجال حقوق الإنسان، عن أهم الإشكالات القانونية التي تواجهها هذه المنظمات. وينطلق هذا الخبير من الفصل 27 من الدستور الذي تنص فقرته الأولى على أن "للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات" في حين جاء في الفصل 38 من الدستور التونسي لسنة 2022: "تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة".

وأوضح لنا عَلال أن "الاختلاف جوهريٌّ بين هاتين الصيغتين، حيث نجد أن الفصل 27 من دستور المملكة لسنة 2011 حَصَرَ حق الحصول على المعلومات، في المواطنات والمواطنين فقط، بينما جعله الفصل 38 من الدستور التونسي لسنة 2022، حقا مشاعا للجميع، الأمر الذي يُفهم منه حرمان الجمعيات من الحصول على المعلومات في المغرب، بصفتها شخصا معنويا، وجعل ذلك مقتصرا على الأفراد، بصفاتهم الذاتية والشخصية."

وحسب الخبير نفسه، عمل القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على ترسيم هذا الواقع الدستوري. حيث يُفهم من المادتين 3 و4 من هذا القانون أن "المواطنات والمواطنين، الأفراد، والأشخاص الأجانب المقيمين في المغرب بصفة قانونية، وحدهم لهم الحق في الحصول على المعلومات، وفق الشكليات والآجال المنصوص عليها في القانون المذكور، حسب تعبيره.

ويزداد هذا الإشكال القانوني تعقيدا، حسب عبد الرحمان عَلال، عند محاولة البحث عن حل لهذا المأزق، "هل في تغيير أحكام الفصل 27 من دستور 2011، أم في تغيير وتتميم مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات." ويضيف: "إلا أنه

من الدستور التونسي لسنة 2022، حقا مشاعا للجميع، الأمر الذي يُفهم منه حرمان الجمعيات من الحصول على المعلومات في المغرب، بصفتها شخصا معنويا، وجعل ذلك مقتصرا على الأفراد، بصفاتهم الذاتية والشخصية."

وحسب الخبير نفسه، عمل القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على ترسيم هذا الواقع الدستوري. حيث يُفهم من المادتين 3 و4 من هذا القانون أن "المواطنات والمواطنين، الأفراد، والأشخاص الأجانب المقيمين في المغرب بصفة قانونية، وحدهم لهم الحق في الحصول على المعلومات، وفق الشكليات والآجال المنصوص عليها في القانون المذكور، حسب تعبيره.

ويزداد هذا الإشكال القانوني تعقيدا، حسب عبد الرحمان عَلال، عند محاولة البحث عن حل لهذا المأزق، "هل في تغيير أحكام الفصل 27 من دستور 2011، أم في تغيير وتتميم مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات." ويضيف: "إلا أنه يصعب حقيقةً المجازفة بجواب نهائي، نظرا لِمَا يَحُفّ موضوع مراجعة الدستور من تعقيدات، رغم أن الفصل 172 من دستور 2011، جعل المسطرة أبسط من ذي قبل."

حق المجتمع المدني في الحصول على المعلومة، السبيل نحو تحقيق الديمقراطية التشاركية

تعتبر منظمات وجمعيات المجتمع المدني معنية بأداء المؤسسات ومكملة لها، بل وتمارس الرقابة على عملها. في نفس السياق، يعد الحق في الحصول على المعلومات من آليات الرقابة على المؤسسات العمومية ووسيلة لتقييم وتتبع عملها وتواصلها وانفتاحها على المواطنين والمواطنات.

"يعد المجتمع المدني فاعلا أساسيا لا محيد عنه في تكريس الاختيار الديمقراطي للمغرب، ولا بد من تمكينه من آليات المساهمة في تدبير الشأن العام وتتبع السياسيات العمومية وتقييمها إلى جانب باقي الفاعلين،" تخبرنا بسمة أوسعيد، مديرة مشروع "الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع، والشفافية، والحكامة الجيدة" بجمعية سمسم-مشاركة مواطنة، الرامي إلى المساهمة في تأزيل الحق في الحصول على المعلومات على المستوى المحلي وتبنيه من طرف جمعيات المجتمع المدني كآلية للترافع قصد تعزيز الشفافية وانفتاح المؤسسات وتجاوبها مع مطالب المواطنات والمواطنين.

وتضيف بسمة أوسعيد: "وعيا منه بأهمية منظمات المجتمع المدني وإشراك المواطنين في تدبير الشأن العام وتقييم السياسات العمومية، نص المشرع المغربي في فصول متفرقة على إشراك المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام، وجعل منظمات المجتمع المدني شريكا فعليا في عملية التنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية."

وعن الإشكال في عدم تضمين النصوص التشريعية ما يضمن للمجتمع المدني حق الحصول على المعلومات، استطردت مديرة المشروع قائلة إن ذلك حال دون إنجاح هذه التجربة التشاركية مؤكدة على أن "لا تنمية بدون ديمقراطية تشاركية، ولا ديمقراطية تشاركية دون الحق في الحصول على المعلومة."

وتضيف: يسمح القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالمغرب للأفراد فقط بتقديم الطلبات ولا يسمح بذلك للهيئات بصفتها المعنوية. وبالرغم من هذا

الإشكال وإشكالات أخرى متعلقة بالآجال والاستثناءات المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون والتي تظهر بشكل ضبابي غير دقيق، تاركة مجالا غير متناهٍ للتأويلات، "فالمجتمع المدني مازال ولايزال مستمرا في تتبع وتقييم هذا القانون."

في هذا السياق، استفسرنا حول هذه النقطة محمد أمجاهد، رئيس المرصد الجهوي للحق في الحصول على المعلومة، الذي لخص لنا إكراهات تطبيق الحق في الحصول على المعلومات في انغلاق نظام المعلومات وتذبذب مبدأ التشاركية أو التضمينية بعدم إشراك منظمات وجمعيات المجتمع المدني في مسار إعداد وتفعيل وتقييم البرامج والمشاريع المحلية والجهوية والوطنية وعدم الاقتناع بمبدأ تقاسم المعطيات والمعلومات كجسر أساسي لإنجاح خيار التشاركية والديمقراطية ثم وجود أعطاب في منظومة المساءلة، وغياب الالتقائية الناتج عن ضعف التنسيق المؤسساتي وغياب التداول الأمثل للمعلومة على المستوى المؤسساتي، هذا بالإضافة إلى صعوبة الارتقاء بجودة الخدمات الإدارية المتعلقة بإشكالات المساطر الإدارية.

ويعد إقصاء منظمات المجتمع المدني من الفصل 27 من الدستور والقانون 31.13، حسب رئيس المرصد، "ذا تأثير كبير على عملية تتبع وتقييم السياسات العمومية المحلية والجهوية والوطنية، حيث تلعب منظمات وجمعيات المجتمع المدني دورا موازيا لدور باقي الفاعلين المؤسساتيين والمنتخبين في تأزيل مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير الشفاف."

أي تأثير على عمل هذه المنظمات واستدامتها؟

حسب عبد الرحمان علال، تنعكس هذه الإشكالات على منظمات المجتمع المدني من خلال مستويين اثنين.

يتمثل المستوى الأول في "حرمان هذه المنظمات من المعلومات التي تعتبر عصب برامجها، ووقود مشاريعها، وأساس مبادراتها المجتمعية، بحيث لا يمكن تصور عمل مدني ترافعي حقيقي، أو أفكار رائدة ومبتكرة، دون استنادها على معلومات دقيقة ورسمية ومحينة."

ويضيف الخبير أنه في ظل حرمان القانون رقم 31.13 لمنظمات المجتمع المدني من مساطر طلب الحصول على المعلومات، تلجأ إلى وضع طلباتها عن طريق الصفات الشخصية لأعضائها أو فريق عملها، مما يعيق عمل هذه المنظمات.

أما المستوى الثاني، حسب عبد

> **للحق في الحصول على المعلومات دور في تعزيز الشفافية والمساءلة والحكامة الجيدة**

الرحمان علال، فينبع من منطلق أنه لا يمكن للجمعيات طلب الحصول على المعلومات، فإنه بمنطق المخالفة، لا يمكنها تلقى طلبات الحصول على المعلومات، حول أعمالها وماليتها ومشاريعها وبرامجها، الممولة من المال العام. "الأمر الذي لا يطور الممارسة المدنية المتصلة بمبادئ الحكامة."وحسب بسمة أوسعيد، مديرة مشروع "الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة"، تترتب عن الإشكالات التي تعاني منها هذه المنظمات في ما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات "صعوبات في بناء الشراكات وعلاقات التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الرسمية، وقد يؤثر على ذلك أيضا ضعف التواصل وانعدام الثقة بين الأطراف المختلفة." إن تمكين المجتمع المدني من آليات الحصول على المعلومات وجب بالضرورة إقرانه بفتح المجال أمام تدفق المعلومات، تستخلص مديرة المشروع.

حق الجمعيات في الحصول على المعلومات وتعزيز ممارسة حرية الرأي والتعبير

من المتفق عليه إذن أن للحق في الحصول على المعلومات دور في تعزيز الشفافية والمساءلة والحكامة الجيدة، مما يمكن المواطنين والمواطنات من فهم واستيعاب جيد للشأن العام. بالإضافة إلى هذا، يتيح هذا الحق للمواطن الاطلاع على عمل المؤسسات، وبناء الآراء وتشكيل القناعات، والتمتع بحرية الرأي والتعبير.

في هذا السياق، يعتبر عبد الرحمان علال أن منظمات المجتمع المدني هي مؤسسات تضطلع بأدوار طلائعية في تطوير حرية التعبير وتوسيع الهوامش المتاحة في هذا الباب وأنها "قدمت من أجل ذلك ثمنا باهضا وساهمت في تطوير المعايير الدولية ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير."

وحسب ما جاء في معرض حديث الخبير في حقوق الإنسان، لا تسمح الإشكالات القانونية المتصلة بحق منظمات المجتمع المدني في الحصول على المعلومات البتة بتطوير الفضاء المدني وتعزيز ممارسة حرية الرأي والتعبير. يتعين رفع هذا القيد، حسب علال، وذلك "من خلال تمكين الجمعيات من الحصول على المعلومات، إسوة بالأفراد، مواطنين كانوا أم أجانب مقيمين في المغرب بصفة قانونية."

*باحثة في علوم الإعلام والتواصل

تعديل المدونة.. "الحداثيون" و"الأصوليون" والاشتراط على الدولة (1)

يوسف رزوقي

لا تخرج الدولة في مشروعها لتعديل مدونة الأسرة عن إطار مصلحتين: مصلحة في الداخل، وأخرى في الخارج. المحدّد في المصلحة الأولى علاقة الدولة بالمجتمع، وفي الثانية علاقتها بميزان القوى الدولي في شرط نظام عالمي مضطرب.

كل نقاش في التعديل من طرف الهيئات السياسية والمدنية، لا ينطلق من هذا الاعتبار المصلحي، فهو يغرد خارج سرب الدولة والمجتمع معا، لأن العلاقة بينهما جدلية، ولأن الدولة في المجتمع والمجتمع في الدولة.

وهنا يأتي طرح السؤال الذي لابد منه، فهل تدخل هذه الجلبة الصادرة عن "الأصوليين" من جهة، و"الحداثيين" من جهة أخرى، في صلب تصور الدولة لتحقيق مصلحتها أو الأقرب إلى هذه المصلحة في الموضوع؟!

تسعى الدولة، من خلال مشروع التعديل، إلى:

-حفظ تماسك المجتمع: فالدولة أول من يدافع عن تماسك المجتمع، وهي في ذلك ليست في حاجة إلى تذكير. تفكك الأسرة، وبالتالي تفكك المجتمع، لا يخدمها وليس في مصلحتها. ولذلك فتذكيرها بهذا التماسك، من قبل "الأصوليين"، يدخل في باب النوافل، أو لعله يؤدي أدوارا أخرى من قبيل تقوية موقع الدولة في التفاوض والتمسك بخصوصيتها الاجتماعية والثقافية (الأسرية). أما الاحتراز من ضغط "الحداثيين" في اتجاه فرض تعديلات تهدد التماسك الاجتماعي، فاحتراز مبالغ فيه، لأن التشريع ليس في أيديهم كما أنه ليس في أيدي "الأصوليين". التشريع في المغرب خاضع لمرجعيات تاريخية ودينية ومؤسساتية ودستورية وسياسية خاصة، أي أنه خاضع ل"الخصوصية السياسية المغربية". وهذه تؤدي غرضها وتبلغ مصالحها وفق نموذج خاص، وتحمي استمرارها في الزمن العيني، وتأبى أن تستدرَج للإيديولوجيات على حساب ما يحفظ مصالحها.

> **الدولة أول من يدافع عن تماسك المجتمع**

-حفظ مرجعية المجتمع: كل تعديل لا يحفظ مرجعية المجتمع، نقصد مرجعيته الدينية، فهو مرفوض في حكم الدولة قبل الحديث عن حكم الشريعة. قد تضطر الدولة للتصرف خارج المذهب وفق ما تسمح به أداة المذهب نفسها، إلا أنها لا تخرج ولن تخرج عن المذهب، وهذا هو الوعاء النظري والتطبيقي للإسلام، وفيه يورث الإسلام إرثا صحيحا.

العدول عن قول إلى قول في نفس المذهب، أو عن المذهب إلى قول في مذهب آخر قد يحدث، دون أن يُسقِط معيار الشريعة في إطارها المذهبي الخاص (الإطار المغربي). أما أن تسلك الدولة مسلكا غير تأصيلي في تعديل مدونة الأسرة فذلك أمر مستبعد جدا، لأنه لن يكلّف الدولة في موضوع الأسرة فحسب، بل في قضايا أخرى تكون فيها المرجعية الدينية والفقهية حاسمة في بعدها الإيديولوجي والسياسي. هل تحتاج الدولة إلى هذا التذكير؟ لا نظن ذلك، لأنها أكثر قدرة من غيرها على تحديد مكانة الشريعة في ممارستها السياسية والاجتماعية.

-معالجة المشاكل الأسرية: من صميم حفظ تماسك الأسرة، وبالتالي المجتمع؛ أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في تلافي عدد من المشاكل الأسرية والاجتماعية. وذلك من قبيل: تفاقم حالات الطلاق، العزوف المتزايد عن الزواج، تفكك الأسرة قيميا رغم وجودها واستمرارها، التفاوت بين نموذجي البادية والمدينة في الأسرة، تأخر الأسرة في مواكبة تقدم الإنتاج، تعدد المرجعيات الأخلاقية والقيمية والدينية داخل الأسرة، تكلفة منازعات الأسرة في القضاء، الإرث والمفهوم الجديد للثروة الاجتماعية، علاقة الزواج المبكر بالهدر المدرسي، تكوين الأسر خارج نظام القانون، ضياع الأنساب؛ إلى غير ذلك من المشاكل التي تدخل في مسؤوليات الدولة من باب حفظ تماسك المجتمع، وتحرير تقدمه في إطار ما يتيحه معيار الشريعة، وهو كثير غني مكتنز إذا أحسن الفقهاء الاجتهاد.

-مواكبة الأسرة لمشاريع التنمية: الأسرة في المجتمع وحدة إنتاجية، تستهلك القيمة وتنتجها بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق توفير الأساس المادي والمعنوي لإنتاجها في بنى الإنتاج المختلفة، الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية إلخ. كل مشكل تعانيه الأسرة على وجه العموم، كل مشكل يصبح ظاهرة اجتماعية في المجتمع، يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى المردود الاجتماعي للأفراد في بنى الإنتاج. هذه زاوية أخرى ينظر منها "مهندس الدولة القومية" (بتعبير عبد الله العروي) لقضايا الأسرة، بمعنى أنه يتساءل حول مدى استجابة الأسرة لبنية الإنتاج العامة، يدرس أيضا علاقتها بالسوق الوطنية والمنتوج المحلي، ويبحث في مدى استجابتها للتقدم الإداري والتقني، مع مدى قدرتها على مواكبة تقدم الدولة في التخطيط والتنفيذ. وهكذا فالتشريع في الأسرة ليس تشريعا في محض علائق مكوناتها، إنه تشريع في أهم المجالات الاجتماعية، وأبرزها مجال الاقتصاد والتنمية.

-توطين القيم الأسرية: التوطين، بمعنى إكساب الأسرة مرجعية وطنية واضحة وناجعة، يحتاج إلى وحدة في الأسرة، بما تعنيه هذه الوحدة من تقليص للهوة بين البادية والمدينة، وتوحيد للأنساب، وتوحيد للمرجعيات القيمية والأخلاقية والدينية، وربط للأسرة بمشروع الدولة ورؤيتها في كافة مناحي الحياة. ولا تتأتى هذه الوحدة إلا بتضمينها في قانون الأسرة، وهنا يتساءل المشرّع عن مدى استجابة النظام الأسري القائم لمطلوب الدولة في مختلف رهاناتها وقضاياها ومشاريعها. وغايته أن تصبح الأسرة مشروع وطنيا، وأن تتعزز وطنيتها على النقيض من مشاريع دخيلة، لا وطنية في الحداثة، أو لا وطنية في الدين.

تفكر الدولة في الأسرة، وفي تعديل مدونتها، على ضوء هذه القضايا ومثيلاتها مما له علاقة بالمصلحة الداخلية. في المقال المقبل نناقش تدبير الدولة لمصالحها في الخارج وعلاقته بقضايا الأسرة.

تنبيه:

اخترنا لهذه المقالات عدة محاور:

-تعديل "المدونة" وحفظ مصالح الدولة في الداخل.

-تعديل "المدونة" وتدبير التوازنات الخارجية.

-حقيقة التناقض بين "الأصوليين" و"الحداثيين".

-الوجه الأصلح للأصولية.. الفقهاء وتحقيق المناط.

-الوجه الأصلح للحداثة.. في أهمية البحث الاجتماعي.

(يتبع)

الفن وقضاياه

محمد حليد

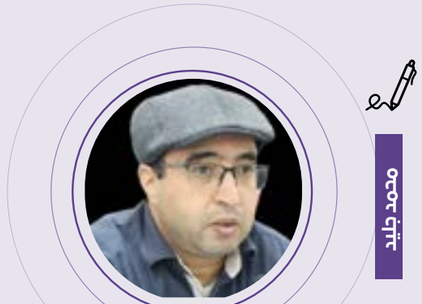

ما تزال ردود الفعل تتعالى منددة بما يقدمه التلفزيون المغربي، بقنواته المختلفة، خلال رمضان الحالي من برامج ومسلسلات، أقل ما يقال عنها إنها لا تلبي انتظارات المشاهد المغربي. منذ الوهلة الأولى، يلاحظ المتابع مفارقة غريبة، قوامها أن فئات واسعة من الجمهور غير راض بتاتا عن مضمون هذه البرامج وشكلها، بينما يقول القائمون على قنوات البريهي إنها تحقق ملايين المشاهدات يوميا. ورغم أن المغرب بلاد مفارقات صارخة تجعل المرء يقبل بها في جميع الأحوال، إلا أن هذا الواقع بات يطرح أكثر من علامة استفهام.

يرتبط الاستفهام الأول بسياسة التلفزيون نفسه، بخطه التحريري- بلغة أهل الصحافة. لا ينفك هذا الخط عن سياسة الحكومة عموما. وهو يعكس، في جزء منه، رؤية رسمية اقتصادية تنظر إلى هذا الصندوق بوصفه صناعة ينبغي أن يدر عائدا ربحيا. وبما أن الإشهارات تمثل مصدر عائده الأساس- فضلا عن الضرائب المستخلصة من المواطنين-، فإن أصحاب هذه الإشهارات يملون نظرتهم إلى ما ينبغي أن تكون عليه مضامين برامجه. كما يعكس هذا الخط، في جزء ثان، جهازا إيديولوجيا يلعب دورا مهما، ضمن حلقات أخرى تتيح للنخب- الحاكمة بالخصوص- المحافظة على هيمنتها على المجتمع؛ أي أنه يخلق شكلا من أشكال قبول المجتمع بها. يتأتى هذا الأمر عبر اختيارين: تواصلٌ مقنعٌ أو إرباكٌ مستمرّ لأشكال الوعي والقناعات السائدة. وبالطبع، يعزز الابتذال والتفاهة، بتعبير "آلان دونو"، الاختيار الثاني بقوة.

ويتمحور الاستفسار الثاني حول المتلقي- المشاهد، ضمن اقتراح نقاشي ينبغي أن يقود إلى ما يسميه الفيلسوف النمساوي "هانس كوكلر" بـ"نقد المجتمع". تركز بعض النظريات النقدية على التلقي أو التجاوب، بوصفه علامة دالة على أهمية النص، سواء كان كتابا أو صورة أو فيلما أو غير ذلك. هنا، يجب ألا نغفل أن المضامين التلفزيونية الرمضانية لا تفرز تجاوبات أو تلقيات نقدية موضوعية ومحايدة- إلا في حدود ضئيلة للغاية- قاردة على أن تفكك الأعمال المعروضة مضمونا وشكلا وأثرا، بما يجعل هذا المتلقي يتبين بالفعل الحدود الفاصلة بين الفن وغيره من "الإنتاجات"- السوقية، التافهة، المبتذلة، غير الأخلاقية، سمّها ما شئت. وبما أننا لا نفرز سنويا دراسات تحليلية كافية كما

وكيفا حول هذه الأعمال، فإننا نساهم، بشكل ما، في تجريد هؤلاء المتلقين من سلاح مهم يتمثل في مواكبة التأطير والتوعية بأبعاد ما ينتجه التلفزيون خلال رمضان. وهذا معناه أننا نسمح بذلك الجهاز الإيديولوجي الرسمي بفعل فعله في الجمهور العريض، وفق هواه ومبتغاه السياسي. ومن هنا هذا الاختلاط بين الحابل والنابل الذي يربكنا اليوم جميعا.

أما الاستفسار الثالث، فَيَهُمُّ شريحة منتجي هذه الأعمال، ممن يسمون أنفسهم تجاوزا "فنانين"، سواء كانوا مخرجين أو ممثلين أو غيرهم: ما الفن؟ أجازف بالقول إنه عبرة وتعبير، فكرة وأسلوب، حرية وضوابط. لا يصير أي عمل، كيفما كان، فنا إلا إذا كان مبدعا، مجددا، لا يقلد الواقع أو الأعمال الأخرى، بل يتجاوز كليهما؛ أي أنه يأتي بصور جديدة، ويطرح أفكار مغايرة. ولا يكون كذلك إلا إذا انتقد الواقع القائم، وقاومه وانتصر على جموده ونكوصه، ونأى بنفسه عن أن يكون لسانا ناطقا باسم أحد ما أو مترجما لأهواء سلطة معينة؛ أي أنه يطرح بديلا آخر يسعى إلى تقويض السلط المهيمنة كلها، وإلى الانتصار لضحاياها، وإلى رسم أفق إنساني مختلف...

وأخيرا، لا يمكن أن يتحقق الفن دون شرط الحرية، بما تعنيه من تغليب لإرادة الفنان على كل الإرادات الأخرى، مهما كان نوعها وأثرها. إنه الشرط الوحيد الذي يسمح بسمو الخَلق وتميز الإبداع، وبتجاوز التقليد ونقد السلطة والمجتمع معا، وبنقد العمل الفني في حد ذاته طبعا. لكن ينبغي ألا ينسينا هذا الشرط ضوابط العمل الفني؛ أي تلك التوجيهات الأخلاقية، التي يسميها الفيلسوف البريطاني "تشارلي دنبر برود" بأخلاق الواجب- أخلاق المهنة، بتعبير أهل العصر- تلك التي تفترض التزاما بعدم التجني، أو القذف أو الشتم، أو تعريض الآخرين للخطر، أو الإضرار بهم، واحترام أذواقهم وانتماءاتهم وأعراقهم وأديانهم...

وكالة بيت مال القدس تنظم معرضا للخط والحروفية

افتتحت وكالة بيت مال القدس الشريف بالرباط، الأسبوع الماضي، معرضا للخط وفن الحروفية والزخرفة المغربية في فضائل بيت المقدس، بعنوان "ترانيم الحروف من الأقصى إلى الأقصى". ويقام هذا المعرض بمبادرة من ملتقى الرباط لإحياء الموروث الثقافي والفني وبدعم من وكالة، إلى 12 أبريل المقبل، أي إلى غاية انتهاء شهر رمضان.ويشارك في هذا المعرض الفني 21 خطاطا مغربيا، منهم مصطفى أجماع ومحمد الشرقاوي وخالد بيي وآخرين، من خلال إنجازهم للوحات فنية سواء في فن الخط المغربي أو في فن الحروفية والزخرفة المغربية، تتخذ من القدس الشريف تيمة لها.وينقسم المعرض إلى جناحين؛ جناح خاص تعرض فيه اللوحات المشاركة، والتي سيتم بيعها في نهاية المعرض في مزاد يخصص ريعه لفائدة وكالة بيت مال القدس الشريف، وجناح ثان خاص بالأدوات الفنية التي يستعملها الخطاط خلال إنجازه للوحات، من ورق وحبر وأقلام، إلى جانب مخطوطات وتحف فنية أخرى.

ويفيد دليل المعرض أن الحرف العربي يقف تشكيليا "يتسربل بشموخه بين الحنين والآفاق، بين شهوة الماء والطين، بين الكينونة والسمو. في اختراق للعتبات والحواجز، مستلهما بين المؤانسة والمجاورة وخلق الفعل، نبضه هو البحث عن الماهية، من أجل تلاقح لخطاب بصري، يتأسس على الحوار ومعرفة الكنه بالسؤال، مع دعوة المتلقي التوق لربط جسر التواصل بالقراءة والتأويل والتفكيك."

وقال محمد سالم الشرقاوي، المدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف، إن المعرض يجمع خيرة الخطاطين في المغرب، للتعبير بطريقتهم عن صلة أهل المغرب بالقدس الشريف، مبرزا أنه يجسد أيضا انخراط النخبة المغربية لإشاعة قيم المملكة المغربية، التي تقوم على ثقافة التسامح والسلام والعيش المشترك.

الخديري يبحث في جذور النقد الثقافي

صدر في الآونة الأخيرة للشاعر والناقد المغربي رشيد الخديري كتاب جديد بعنوان "النقد الثقافي: بحث في الجذور والمرجعيات النظرية"، ضمن منشورات دار خطوط الأردنية.

يحاول الكتاب، بحسب ما جاء في مقدمته، أن تنخرط في تموجات النقد من خلال وضع السؤال النقدي العربي في صلب انشغالات المعرفة الراهنة واشتراطاتها الثقافية والنقدية والإبستيمية. وعلى هذا الأساس، تكمنُ أهمية التفاعل بين مختلف المناهج والمدارس النقدية في أفق خلق حركية تتخطى الثابت والسائد، وتتوحد في رؤية نقدية دالةٍ على الدرس النقدي العربي وسماته، ومن منطلق الحرص على تحريك المياه الراكدة في النهر النقدي، وتيسير الطريق نحو المحاصرة المعرفية والإدراكية، كان لا بد لهذه الدراسة من أن تتوجه نحو شواغل النقد الثقافي كسؤال يقوم على تبئير العمل الأدبي، من منظور رحابة الثقافة وقدرتها على تخريط أي إنتاج أدبي. غير أن ذلك، لن يتم إلا في ضوء قبول السجال القائم حول المعرفة والتنظير النقديين، ومدى قدرة هذا الاتجاه النقدي الجديد الذي يتنامى يوما بعد يوم، على اجتراح آفاق قرائية وتأويلية تسمح بهذه التعددية في زوايا النظر إلى الأدب والتفكير فيه، بطرق مختلفة وعبر استلهام رؤى ومفاهيم النقد الثقافي بما يتيح إمكانية مقاربة الخطابات الأدبية وغير الأدبية بنوع من الانفتاح والاختلاف.

النقابات في المغرب.. من الأيديولوجيا إلى الكارتيل

د.يوسف اتجكار عنز

تُعرف النقابة أنها اتحاد مجموعة من العمال للتفاوض مع الإدارة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية وتحقيق العيش الكريم. وتسعى للمشاركة في الانتخابات من أجل تمثيل العمال مع الإدارة وفي المناصب العامة.

لهذا تعد النقابات مسألة جوهرية في الأنظمة الديمقراطية، حيث لا يمكن للنظرية السياسية الحديثة أن تقوم من دونها. يتعلق دورها بالقيام بالتنشئة السياسية والتواصل، وتأطير العمال حول القضايا الكبرى، ثم تمثيل مطالب الفئات الشعبية داخل المؤسسات السياسية وبالخصوص الفئات التي انتخبتها. إنها تعد وسيط بين الجماهير والدولة.

إلا أن ما سيجل على تاريخ العمل النقابي بالمغرب أنه عرفت تحولات جوهرية، من نشأة الحركة النقابية على يد المستعمر الفرنسي إلى استقلال المغرب وتحويلها إلى نقابة مغربية خالصة، إلى ربطها بالعمل الحزبي والسياسي، ثم كثرة الانشقاقات الأيديولوجية والتفريعات، إلى ظهور ما يسمى بنقابات المصلحة والتنسيقيات في العقدين الأخيرين.

ظهرت الحركة النقابية في المغرب بعد سنوات قليلة من الاستعمار الفرنسي، تضم فقط الموظفين والعمال الفرنسيين والإيطاليين والألمان، تدافع بالأساس على حقوق العمال الأجانب. إلى أن سمحت نقابة "سي جي تي" كأول نقابة تقدم على الخطوة، بانخراط العمال المغاربة سنة 1945، حيث تم انتخاب ثمان مغاربة في مكتبها الوطني.

شكلت الحركة النقابية الأولى مكونا أساساي من مكونات حركة التحرر الوطني وعانى فيها العمال كثيراً من الاعتقال والاضطهاد والتسريح من العمل.

توسعت الحركة النقابية المغربية مع توسع المدن الحضرية إبان الاستعمار، وتزايدت هجرة الفلاحين للمدن الكبرى من أجل طلب العمل. فعملوا في المناجم والمصانع الحديثة وفي الإدارة، وشكل كل هؤلاء طبقة اجتماعية جديدة داخل المدينة حاملة لمطامح التغيير.

كانت الحركة العمالية نشيطة جداً خصوصاً في القطاعات الحيوية والقطاعات التي كانت تضم يدا عاملة كبيرة. لهذا شن العمال إضراباً شاملاً يوم 22 أبريل 1948 بتنظيم نقابة "سي جي تي" في مناجم الفوسفاط بخريبكة واليوسفية، وفي منشآت الشحن بآسفي والدار البيضاء مطالبين بتحسين ظروف العمل ووقف القمع.

> **توسعت الحركة النقابية المغربية مع توسع المدن الحضرية إبان الاستعمار، وتزايد هجرة الفلاحين للمدن الكبرى من أجل طلب العمل**

ما يسجل على فترة الاستعمار أن المستعمر الفرنسي عموماً هو من أنتج الطبقة النقابية وهو من كان يؤطرها ولو بطريقة غير مباشرة إلى حدود سنة 1955، ليتم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (umt) كنقابة مغربية خالصة منفصلة عن كل تنظيم فرنسي، تدافع فقط عن حقوق العمال المغاربة.

في 20 غشت 1955 نظمت مظاهرات كثيرة بالمطالبة بعودة السلطان من المنفى، ونزلت أعداد كثيرة من المتظاهرين إلى الشوارع في واد زم وأيت عمار، ما أدى إلى مواجهات مع قوات اللفيف الأجنبي وسقوط عشرات القتلى والجرحى. ثم خرج العمال في خريبكة يوم 21 غشت حيث سخرت الشركات الكبرى السلطات لاعتقال أغلب المسؤولين النقابين عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل. فقد كان العامل المغربي عندما ينتفض ضد المصنع الفرنسي، يثور بالضرورة ضد المستعمر ويكون متفاعلاً مع القضية الوطنية وفي صلبها.

رافقت بداية العمل النقابي بالمغرب جدالات واسعة دارت بين الحركة الوطنية والنقابات، وذلك بوجود احتراز من النقابات كونها تحتوي توجهات شيوعية. وحسب الحركة الوطنية، فإذا جاء التغيير على يد النقابات في المغرب فإنه سيكون خطراً على عقلية البلاد وثقافتها، والأفضل أن يقع التغيير من أعلى سلطة في البلد وهو المبتغى، أما قيامه من الأسفل من طرف عامة المغاربة فإنه سيجر المغرب لاختلالات ثقافية كبيرة.

كما كانت الحركة الوطنية تعتبر العمل النقابي عملاً ثانوياً وليس في طلب حركة التحرير، فلا وجود لظروف اشتغاله في المغرب، حيث لا توجد طبقات اجتماعية وصراع طبقي كما ظهر في سياقه الغربي.

لقد ظل العامل المغربي في زمن الاستعمار عاملاً تقليدياً غير مؤهل للقيام بالتنمية، لضعف التكوين ولطبيعة حاجيات الاستعمار آنذاك، والتي تتطلب المجهود البدني فقط، بينما الخبرة توفرها اليد العاملة الأوروبية. ثم لمستواه المعيش وحجم الخدمات والترفيه والظروف الصحية والتعليم التي لم تسمح له بتقوية المهارات والخبرات. لهذا ساد استغلال بشع لليد العاملة واستغلال كبير للثروات، ما منع تشكيل كتلة عمالية قوية مناهضة للاستعمار.

بعد سنين قليلة من الاستقلال ستفشل نقابة الاتحاد المغربي للشغل في تدبير مجموعة من المحطات النضالية بتحالفها مع الباطرونا على حساب مصالح العمال. من ذلك موقفها السلبي من اعتقالات 16 يوليو 1963، الذي شمل اللجنة المركزية للاتحاد وامتد إلى معظم الأطر، مما خلق جواً من الاستياء داخل القطاعات والمطالبة بالديمقراطية النقابية. لهذا بدأت مجموعة من القطاعات في الاستقالة عن المركزية في تدبير شؤونهم النقابية على رأسهم قطاع التعليم.

كل هذا التراجع في العمل النقابي سيؤدي إلى البحث عن تنظيم بديل يكون أكثر دمقرطة. وكان أول اجتماع عقده المكتب السياسي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد مؤتمره الاستثنائي سنة 1975، أن قام أمين عام الحزب عبد الرحيم بوعبيد بإعطاء الإذن في تأسيس نقابات وطينة قطاعية، بعدها يمكن التفكير في نقابة مركزية. وقد سهر الشهيد عمر بنجلون على تطبيق هذا الأمر إلى أن تم اغتياله في 18 دجنبر من نفس السنة.

تشكل التسلسل الزمني لانبثاق نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعد تأسيس النقابة الوطنية للتعليم ثم قطاع الفوسفاط في 27 نونبر 1976. ثم تأسيس الجامعة الوطنية للبريد 18 يناير 1978. ثم تأسيس النقابة الوطنية للسكر والشاي 5 مارس 1978. ثم تأسيس النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين 6 يونيو 1978. تم أيضاً تأسيس النقابة الوطنية للصحة في 3 يوليوز 1978. ثم النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية في 3 يوليوز 1978. ثم التحقت قطاعات كثيرة بتأسيس نقابات داخلية. لتجتمع كل هذه المركزيات لإنتاج نقابة وطنية هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (cdt).عرفت مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أزهى فترات العمل النقابي؛ وأعلنت الكونفدرالية بقيادة الأموي في 20 يونيو 1981 عن اضراب وطني، تسبب في أحداث دامية بالمغرب بعد تدخل الجيش في الدار البيضاء لتفريق المتظاهرين. كما تم اعتقال القياديين آنذاك ومنهم الأموي الذي قضى سنتين في السجن دون محاكمة.

كما أعلنت الكونفيدرالية عن اضراب عام سنة 1990 بتحالف مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والذي أسفر أيضاً عن أحداث دامية بمدينة فاس. تم حينها ادخال نوبير الأموي السجن بسبب اتهامه للوزراء بأنهم لصوص. قضى إثرها أربعة عشر شهراً، قبل أن يصدر في حقه عفو ملكي. كان العمل النقابي في هذه الفترة يمثل كل فئات المغرب يدافع عن خفض الضرائب وخفض الأسعار ورفع الأجور الدنيا.

بعدها عرفت تجربة التناوب السياسي التي انعقدت بين اليسار والقصر، تجاذبات أيضاً بين العمل النقابي والعمل الحزبي، أدى إلى انفصال نقابة الكونفدرالية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في سنة 2001، ليؤسس الحزب نقابته الخاصة وهي نقابة الفيديرالية الديمقراطية للشغل (fdt).

في قراءة أولية لتاريخ العمل النقابي بالمغرب فإن المرحلة الأولى من تاريخ العمل النقابي مرحلة الاستعمار، شكلت خلالها الحركة النقابية مكونا أساسيا من مكونات حركة التحرير الوطني، وعانى فيها العمال كثيراً من الاعتقالات كما عملت النقابات على الاستقلالية التامة من الوصاية الفرنسية والوصاية العالمية بإنتاج نقابات مغربية خالصة.

تم تأسيس نقابات بعد الاستقلال على أساس مشاريع كبرى وخطوط أيديولوجية مختلفة. إلا أنه ومنذ حكومة التناوب التوافقي، أصبحت الأحزاب والنقابات عموماً تقدم نفسها أنها تسعى للمساهمة في الحكومة والاندماج في الدولة، كما أصبحت النقابات تابعة للأحزاب وتتأمر بأوامرها ولا تعترض عليها، وإن كان سياسات الحكومة تضر بمصالح العامل. حيث ومنذ حكومة التناوب اختفت الهويات الأيديولوجية والمشاريع الكبرى وأصبح الحديث عن نقابة المصلحة. بمعنى أن الفوارق الفكرية التي أدت لظهور الأحزاب والنقابات لم تعد متوفرة، بل يتم الحديث عن تنظيمات جديدة، هي إما نقابات المصلحة أو تنسيقيات تنظم نفسها عبر مواقع التواصل الاجتماعي تدافع عن مطالب فئوية. كما تحولت النقابات من حركات اجتماعية يؤطرها النضال العقلاني المخطط له، إلى حركات احتجاجية لا مشروع لها، تثور فقط عندما تُمس مصالحها الخاصة ثم تتراجع بعد ذلك.

تتم التمايزات بين التنظيمات السياسية بحسب الأيديولوجيات أو المشروع الاقتصادي أو الديني أو الطبقي أو المركز والهامش. إلا أن ما يسجل على النقابات بالخصوص، أنها تحولت من نقابات الأيديولوجية إلى تنظيم الكارتيلات. فغياب مفاهيم يسار ويمين وغياب المشاريع الكبرى أنتج نقابات المصلحة (الكارتيل) وهو مفهوم أنتجه العالمان الفرنسيان ريشارد كاتز وبيتر مايز، والذي يعني نوعا من التنظيمات الذي ينبني على المصلحة، وهي أطروحة جاءت لتفسير التحولات التي عرفتها الأحزاب الفرنسية في العقدين الأخيرين.

هو تنظيم يحافظ على نفسه، ليس بامتلاك قواعد شعبية، ولكن لما يحظى به من امتيازات الدولة، من دعم مالي وتعويضات وتفرغات، كما يستقطب الأعيان والنخب ويهمش الجماهير، حيث يتقوى بالموارد التي يأخذ من الدولة، ويسعى جاهداً للبقاء في الحكومة بدل الذهاب إلى المعارضة.

فقدت النقابات في الدول التي تعتبر نفسها ديمقراطية، وأيضاً في الدول السلطوية، قيمتها الوسائطية، ففي فرنسا عوضت السترات الصفر عمل النقابات واستطاعت استقطاب الجماهير وتأطيرهم.

لقد أصبحت الساحة من نصيب التنسيقات وحركات اجتماعية جديدة لم تكن في السابق. فلم تستطع النقابات منع ارتفاع الأسعار أو التخفيض من الضرائب، كما لم تستطع الدفاع عن مطالب الفئات العمالية التي تمثلها. مما يعني أن النقابات قد أصلحت علاقتها مع الدولة والباطرونا، وأن مفهوم السلم الاجتماعي خدم مصالح الإدارة أكثر من مصالح الشغيلة، حيث تم استغلاله لاستدماج ما تبقى من ممثلي العمال. كما نجد تجمع أيديولوجيات كثيرة ضمن نقابة واحدة، مثل وجود جماعة العدل والإحسان ضمن نقابة يسارية هي cdt. أو أخذ تكتلات وتوافقات نقابية من مشارب مختلفة بعيدة عن الخط النضالي والتوجه الأيديولوجي، وذلك لمواجهة مخططات الإدارة إن كانت تمس مصالحها الخاصة، أو للقضاء على نقابة فتية أو تنسيقية تهدد مستقبلها.

نقابة الكارتيل هي نقابة تسعى للحفاظ على نفسها ليس بامتلاك قواعد شعبية ولكن بما تقدم لها الدولة والإدارة من امتيازات. حيث تتقوى بالموارد التي تأخذ من الدولة، وتسعى للبقاء في علاقة سلم مع الإدارة بدل تطبيق أشكال النضال المشروعة. مما أنتج بيروقراطيات جديدة تخدم مصالح الباطرونا بدل مصالح العمال والموظفين.

* باحث في علم الاجتماع

توني كروس.. "المستشار" الألماني الذي عاد مجددا

محمد الحاجي

عندما كان الجميع يتحدث عن اللاعب المخضرم الألماني توني كروس، وعن تجديده لعقده مع النادي الملكي ريال مدريد الذي ينتهي في يونيو المقبل، خرج توني إلى حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي وكتب جملة قصيرة كانت تحمل مفاجأة لم يتوقعها أحد ولم تكن في حسبان أكبر المتابعين والمحللين.. جملة تخبر الجميع أن كروس سيعود من اعتزاله الدولي وسيلتحق مجددا بالمنتخب الألماني بطلب من المدرب الشاب ناغلسمان، الذي عبر عن حاجته إلى وجود قائد حقيقي ل"المانشافت" في كأس أمم أوربا التي ستحتضنها ألمانيا صيف هذه السنة.

ناغلسمان وجمهور المنتخب الألماني يعرفون جيدا أنهم طلبوا خدمات شخصية كروية فذة حفرت اسما لنفسها وسط أساطير مدرسة تاريخية عريقة، ويرون أن كروس لا يمكن أن تنتهي مسيرته مع المانشافت إلا بموازاة اعتزاله النهائي من الملاعب، وأن الأربعة والثلاثون سنة التي يحملها من عمره لازالت تخفيها لياقته البدنية العالية وقدرته على قيادة الفريق بشكل مثير للإعجاب.

شخصيته القيادية داخل وخارج الملاعب وعلاقاته مع محيطه، جعلت الكثيرين يشبهونه بالمستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، التي تجمعه معها واقعة مثيرة بعد فوز المنتخب الألماني بكأس العالم بالبرازيل سنة 2014، إذ وبعد نهاية مباراتهم ضد الأرجنتين، توافد على مستودع ملابسهم كبار الشخصيات ومن بينهم انجيلا ميركل، وفي الوقت الذي التف فيه جميع اللاعبين والطاقم التقني حولها لالتقاط صور تذكارية، ظهر توني كروس وحيدا يغير ملابسه، ولما سئل عن سبب تصرفه أجاب:"كنت بصدد إتمام مهمتي ولم أشعر وقتها أنني في حاجة إلى التقاط الصور التذكارية".

البداية في البايرن العريق

بعد ولادته في الرابع من يناير 1990 ببلدة غرايفسفالد، ومرور سنواته الأولى في تعلم كرة القدم رفقة أقرانه بالمدرسة، انضم توني كروس لأول مرة إلى نادي البلدة الصغير، ثم انتقل لاحقًا إلى فريق الشباب لنادي هانزا روستوك.

بعد مدة قصيرة، لفت انتباه كشافي أكاديمية نادي بايرن ميونخ فضموه إلى فريق الشباب في عام 2006. وكانت مرحلة صعبة في حياة كروس وجد فيها صعوبات كبيرة للتوفيق بين دراسته وكرة القدم، حيث غاب 40 يومًا خلال العام الدراسي بسبب إصراره على خوض كل التداريب مع رفاقه.

في سن 17 سنة، تمت المناداة عليه

توني كروس

لأول مرة إلى فريق الكبار بنادي بايرن ميونيخ عام 2007. ولعب مباريات كثيرة بشكل متقطع، لكن سرعان ما اختار فترة إعارة لمدة 18 شهرًا مع بايرن ليفركوزن الألماني، حيث أصبح لاعبًا أساسيًا وطور مستواه كثيرًا في مركزه وسط الميدان. بعد موسم واحد ونصف، عاد إلى ناديه الأصلي في عام 2010. ثم أصبح كروس ضروريا للنادي البافاري، وكان حاسمًا في العديد من النجاحات، بما في ذلك لقبين متتاليين في الدوري، ولقب دوري أبطال أوروبا، ولقبي كأس ألمانيا. كما تم اختياره ضمن فريق الموسم في الدوري ثلاث مرات.

مدريد.. محطة أخرى للتألق

الحضور اللافت لتوني كروس مع نادي بايرن ميونيخ وتميزه ضمن تشكيلته بمساهمته الفعالة في حصد الانتصارات لفريقه، لم تكن لتبقى بعيدة عن أعين خبراء التعاقدات في نادي ريال مدريد الإسباني وعرابه فلورينتينو بيريز.

في ملعب سانتياغو بيرنابيو، كانوا يعرفون أن اللاعبين الألمان ينجحون تاريخيا في النادي الملكي. فبعد غونتر نيتزر، وبول برايتنر، وأولي شتيليك، وبيرند شوستر، وبودو إليغنر، وكريستوف ميتسلدر، ومسعود أوزيل، وسامي خضيرة.. لم يترددوا هذه المرة أيضا في ضم توني كروس مقابل 30 مليون أورو، ليشكل مع الكولومبي خاميس رودريكيز والكرواتي لوكا مودريتش ثلاثي وسط الميدان في موسم 2014-2015، لينطلق في مسيرة حافلة لازالت مستمرة إلى اليوم، وفاز فيها توني كروس مع ريال مدريد بحصيلة قياسية من الألقاب والإنجازات الشخصية.

خلال العشر سنوات التي قضاها المخضرم الألماني مع النادي الملكي، فاز بـ20 لقبا، بما في ذلك أربعة ألقاب بدوري أبطال أوروبا، وثلاثة ألقاب بالدوري الإسباني، وخمسة ألقاب بكأس العالم للأندية، وجاور خمسة مدربين كلهم وثقوا فيه لقيادة خط الوسط، حتى أن المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي كثيرا ما ينادي عليه عندما يتوقف سير اللعب في المباريات إلى قرب كرسي الإحتياط ليستشير معه حول طريقة لعب الفريق أو القيام بإحدى الرسوم التكتيكية اللازمة أو إجراء تغيير في اللاعبين.

> **لفت انتباه كشافي أكاديمية نادي بايرن ميونخ فضموه إلى فريق الشباب في عام 2006**

كروس في "المانشافت"

لعب توني كروس ما يقارب 11 سنة رفقة المنتخب الألماني، شارك خلالها في مختلف البطولات الممكنة، وخاض رفقته 106 مباراة، تمكن خلالها من إحراز 17 هدفاً، وتقديم 19 تمريرة حاسمة. وكانت أول مباراة يشارك فيها كروس مع منتخب ألمانيا، هي مباراة الأرجنتين الودية في مارس 2010، عندما كان يبلغ من العمر 20 عاماً فقط، تحت قيادة المدرب يواكيم لوف.

تلقى كروس طوال تاريخه مع منتخب "الماكينات" 7 بطاقات صفراء فقط، ولم يتلق أي بطاقة حمراء معه طوال مشواره الكروي. وتوج كروس رفقة المنتخب بلقب كأس العالم عام 2014 بالبرازيل، بعد الفوز على المنتخب الأرجنتيني في المباراة النهائية بنتيجة هدف دون مقابل.

عاد كروس إلى المنتخب الألماني مؤخرا بعد أن كان قد اعتزل اللعب دوليا سنة 2021، ويراهن عليه الألمان لقيادة مجموعة المدرب الشاب ناغلسمان في نهائيات كأس أمم أوربا القادمة التي ستحتضنها بلادهم هذا الصيف، وفي أول ظهور له مع المنتخب في مباراة ودية ضد فرنسا أكد "المستشار" توني كروس أنه جدير بكل هذه الثقة عندما مرت سبع ثوان فقط على انطلاق المباراة أهدى فيها تمريرة سحرية أنتجت هدفا سريعا دخل سجل الأرقام القياسية التاريخية.

قوانين كرة القدم..
تعديلات جوهرية مرتقبة

شهدت كرة القدم خلال السنوات الأخيرة الكثير من التعديلات على قوانينها، حيث عكف المسؤولون عنها على تكييف البنود مع مستجدات الرياضة الشعبية الأولى في العالم، وجعل مهام الحكام أكثر سهولة، بإدخال تفاصيل جديدة على المواد وحذف أخرى كانت مثار جدل دائم.

في هذا الإطار صادق المجلس الدولي لكرة القدم "إيفاب" المسؤول عن تعديلات قوانين اللعبة في العالم، على بعض التعديلات التي ستكون ثورة على الكثير من القوانين التقليدية التي تطبق منذ عشرات السنين، في أفق تطبيقها في بعض المناسبات التجريبية قبل إقرارها بداية من الموسم الكروي 2024-2025.

التسلل الكامل وفق "قانون فينغر".

من أبرز التعديلات هناك ما يسمى بـ"قانون فينغر"، وهو يقضي بتعديل المادة 11 من قانون كرة القدم (التسلل)، بحيث يتم السماح للمهاجم بالتقدم بجزء من جسمه على آخر ثاني مدافع أو الكرة عند لعب الكرة من زميله (حيث إن الكرة تغطي التسلل إذا كانت أقرب لخط المرمى من المهاجم).

وفي الوقت الحالي، يعتبر اللاعب متسللا إذا كان أي جزء من جسده -باستثناء ذراعيه لأنه لا يمكنه التسجيل بهما- متقدما على آخر ثاني مدافع أو الكرة عند لعب الكرة من زميله (حيث إن الكرة تغطي التسلل إذا كانت أقرب لخط المرمى من المهاجم).

وينسب تعديل التسلل الكامل إلى الفرنسي أرسين فينغر، مدرب أرسنال الإنجليزي السابق، الذي يشغل حاليا منصب رئيس لجنة التطوير في الفيفا، ويقود حملة تعديلات على قانون اللعبة وهو الذي تقدم بهذا المقترح الأهم منذ تطبيق قانون التسلل عام 1925.

واستلهم فينغر فكرة التعديل بعد اطلاعه عام 2021 على دراسة أجريت في الدوري الإنجليزي الممتاز تشير إلى أن حالات التسلل ستنخفض إلى النصف في حال إلغاء التسلل بجزء من الجسد، وهو أمر سيجعل كرة القدم أكثر هجومية، وبالتالي أكثر أهدافا وإثارة.

ولم يخف رئيس الفيفا جياني إنفانتينو رغبته في التغيير، لكنه أكد عدم المساس بوجود التسلل كقانون، بقوله إن "نريد أن تكون كرة القدم أكثر هجومية كل يوم. في 135 عامًا من التاريخ، تم تغيير قانون التسلل مرتين فقط".

وكان مجلس "إيفاب" قد أدخل تعديلا عام 2007، اعتبر وقتها ثوريا باحتساب التسلل حتى لو كان المهاجم متقدما -لحظة لمس الكرة من زميله- بأي جزء من جسمه عدا الذراعين حتى ولو بالأنف فقط.

وجاءت الاختبارات الأولية لتعديل التسلل إيجابية واعتبر الحكام أن هذا التعديل من شأنه أن يعدل بشكل أكبر الروح التي بني عليها التسلل، لأنه يعزز الكرة الهجومية ويحيي القاعدة القديمة المتعارف عليها بين الحكام أن "الشك لصالح المهاجم"، وهو ما سيزيد من متعة كرة القدم ونسبة الأهداف في المباريات.

الطرد المؤقت

المقترح الثوري الآخر هو الطرد المؤقت وهذا التعديل تمت الموافقة عليه بالفعل عام 2017 لكن في مباريات الهواة فقط.

المقترح الثوري الآخر هو الطرد المؤقت وهذا التعديل تمت الموافقة عليه بالفعل عام 2017 لكن في مباريات الهواة فقط.

وفلسفة هذا التعديل هي عقوبة فورية للمخالفات التي تستحق البطاقة الصفراء، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي على سلوك اللاعبين وفرقهم ويقلل من المخالفات التي تستوجب الإنذار ومنها اللعب بطريقة يعتبرها الحكم "متهورة".

وكان من أكبر المتحمسين لهذا التعديل، لوكاس برود، أمين عام المجلس الدولي الذي قال "لقد حددنا السلوك السيئ للاعبين باعتباره مشكلة خطيرة في كرة القدم. نحن ندرس ما يمكننا القيام به من خلال تغييرات في قواعد اللعبة. يمكن أن يكون الطرد المؤقت رادعا أكبر من التحذير".

منع الاقتراب من الحكم

بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديل مثير سيسعى إلى تقليل مشاهد اللاعبين المحيطين بالحكم للاحتجاج على إحدى قراراته، ومعالجة التوتر المتزايد في الملعب وضغط اللاعبين على الحكم الذي يهدر الوقت كما يهدر هيبة الحكام أيضا.

ووفق التعديل المبرمج، سيصبح عميد الفريق فقط هو من له الحق في الاقتراب من الحكم، وإذا اقترب أي لاعب آخر منه يعاقب بالإنذار.

العقاب على تضييع الوقت

التعديل الأخير يتعلق بمحاولة جديدة للحد من ضياع الوقت، ويتم استكشاف الطريقة المثلى لتجنب توقف اللعب الذي أصبح يتكرر بشكل مطول أحيانا في مراجعات تقنية الفيديو وغيرها من الأحداث في المباريات، ويسعى "إيفاب" مع الفيفا إلى تحسين اللعبة ومعالجة المشكلات المتكررة ومنها آفة الوقت الضائع أو المهدر الذي يؤثر سلبيا على كرة القدم الاحترافية ويفتح أبواب الهجوم على اللعبة الشعبية الأولى في العالم

the Voice
صوت المغرب

الصوت هنا... **صوت المغرب**.

الإيديولوجيا والنقاش

حمزة النفاسي

خلال هذا الشهر الفضيل، برزت نقاشات مجتمعية مختلفة كان فيها لرجال الدين نصيب. من النقاش حول مشروع مدونة الأسرة الجديد، إلى التعليق على فكرة الربا في المعاملات البنكية التي تحدث عنها وزير الأوقاف المغربي أحمد التوفيق والتعاليق المجتمعية التي تبعتها، وأبان هذا النقاش عن الهامش الأصغر الذي سُمح لرجال الدين بالتحرك داخله.

وصل المغرب إلى إجماع وطني لا غبار عليه حول محورية الدين ومؤسسة إمارة المؤمنين في البناء السياسي للدولة. لذلك، فالمغاربة يجب أن يروا تحريرا أكبر (لا تقييدا أكبر) للفاعل الديني للانخراط في النقاش العمومي الذي يفيد المغاربة. لكن للأسف، فقد رأينا هجوما ممنهجا من طرف جزء من الإعلام على الفاعل الديني خلال العشرية الأخيرة، في محاولة للوصول إلى الإسلاميين/ خصمهم الإيديولوجي. وقد واكب المغاربة كيف تم الهجوم على أشخاص متعددين ينتمون إلى التيار الديني بمجرد التعبير عن رأيهم في ظاهرة اجتماعية قد يختلفون معها.

مثلا، عندما خرج الداعية الإسلامي المغربي ياسين العمري للتعبير عن رأي جزء غير يسير من المغاربة الذين امتعضوا من بث قناة عمومية لمسلسل خلال شهر رمضان يضع "الشيخة" في دور البطولة، قامت الدنيا ولم تقعد ضده وكأن الرجل اقترف ذنبا لا يغفر. إبان تلك الضجة، خرج البعض ليتحدثوا بحسرة عن الجيل القديم من الفقهاء، وخصوا بالذكر الشيخ الراحل الدكتور فريد الأنصاري. أكاد أجزم أن الشيخ الأنصاري لو كان لازال على قيد الحياة، لتم نفيه إلى أقاصي البلاد، وهو الذي كان معروفا بالدفاع عن قيم ومبادئ الإسلام دون خوف من لومة لائم.

بالطبع، ياسين العمري ليس هو الدكتور فريد الأنصاري، ولكن في مجتمعنا الذي غاب فيه اليوم دور رجل الدين عن النقاش العمومي اليومي للمغاربة، فإن العمري يمثل تيارا من المغاربة المحافظين، الذين لا يرون مواقفهم يعبر عنها لا في الإعلام العمومي ولا الخاص.

في هذا السياق نرى كيف استأسد تيار إيديولوجي واحد بالنقاش حول مشروع مدونة الأسرة الجديد. حيث وبالرجوع إلى أغلب ما يطرح من نقاش حول هذا المشروع في الإعلام، يمكن الاعتقاد أن أغلب المغاربة ينتمون إلى التيار اللبيرالي من المجتمع. لكن، إذا رجعنا إلى استطلاعات الرأي المختلفة التي تسبر أغوار المغاربة كاستطلاع البارومتر العربي السابع في المغرب، فإن الغالبية تحبذ العودة إلى تعاليم الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع في ما يخص تنظيم الأسرة والمجتمع. بل إن ملك البلاد نفسه قال في عبارة شهيرة أنه لن يحل ما حرم الله، ولن يحرم ما أحل الله، لاسيما في المسائل التي تؤطرها نصوص قرآنية قطعية.

> **المغاربة يجب أن يروا تحريرا أكبر (لا تقييدا أكبر) للفاعل الديني للانخراط في النقاش العمومي**

علينا أن نفخر بالعمل الجبار الذي قامت به الدولة المغربية في إعادة هيكلة الحقل الديني وتوحيد الإفتاء وتشجيع المجالس العلمية المحلية عبر البلد من أجل البحث العلمي وتطوير مدارك العلماء. كما يجب تثمين الدور الكبير الذي لعبته إعادة الهيكلة هذه في الديبلوماسية الروحية التي صار المغرب أحد روادها في القارة الإفريقية.

عودة رجل الدين إلى الواجهة ضمن النقاش العمومي، ستكون كذلك مصدرا لقطع الطريق أمام نبع أساسي من منابع التطرف العنيف. حيث إن الكثير من الشباب الذين يجدون أنفسهم بين براثن التطرف العنيف، وصلوا إلى ذلك لأنهم لم يجدوا شيوخا ورجال دين يواجهون سرديات الجماعات المتطرفة. وقد أظهرت تجارب دولية مختلفة –من جملتها تجربة مصالحة المغربية– عن الدور المحوري الذي يلعبه رجال الدين في التصدي للتطرف العنيف، قبل أثناء وبعد دخول الشاب(ة) إلى ذلك العالم.

ختاما، انخراط رجال الدين ذوو العلم الحقيقي والحاظون بإجماع مجتمعي في النقاش العمومي، سيكون له وقع إيجابي على التأهيل الروحي للمجتمع لمواجهة الاهتزازات القيمية التي يمر منها العالم.

the Voice
صوت المغرب

صوت المغرب... صدى الحقيقة